



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تلافكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### مشهدان متاليان يؤكدان الأمل والقلق

شهد السوريون يومي الأربعاء والخميس الماضيين، 29 و30 كانون الثاني 2025، مشهدين متتاليين، يشكلان معاً لوحة واحدة محصلتها العامة يمكن أن تكون إيجابية، ويمكن أن تعد بالخير في حال تم تطبيقها واستثمارها بشكل صحيح.

يوم الأربعاء، كان المشهد أقرب إلى الوصفة التقليدية لـ«مجلس قيادة الثورة»، حيث قرر العسكريون وحدهم، ممثلين بقيادة عدد مهم من الفصائل، ودون إشراك أي مكونات سياسية أو اجتماعية، جملة من القرارات الكبرى، بينها تعيين السيد أحمد الشرع رئيساً للجمهورية ضمن المرحلة الانتقالية، وحل مجلس الشعب والجيش وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وإلغاء العمل بدستور 2012، وإيقاف العمل بالقوانين الاستثنائية، إضافة لحل الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية ودمجها ضمن مؤسسات الدولة.

أما يوم الخميس، فقد شهد كلمة مكثفة وواضحة للرئيس السوري الجديد، دعا فيها لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد، المدخل نحوها هو: «مرحلة انتقالية هي جزء من عملية سياسية تتطلب مشاركة حقيقية لكل السوريين والسوريين في الداخل والخارج لبناء مستقبلهم بحرية وكرامة دون إقصاء أو تهيميش». كما تعهد بالعمل على «تشكيل حكومة انتقالية شاملة تعبر عن تنوع سورية، وتتولى العمل على بناء مؤسسات سورية الجديدة حتى نصل إلى مرحلة انتخابات حرة ونزيهة».

كذلك فقد أعلن عن العمل على لجنة تحضيرية لاختيار مجلس تشريعي مصغر لملء الفراغ في المرحلة الانتقالية، ولجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، يليهما إعلان دستوري يكون المرجع القانوني للمرحلة الانتقالية، ووضع التصور العام لأكثر المهمات إلحاحاً، وعلى رأسها السلم الأهلي، واستكمال وحدة الأراضي السورية، وإرساء دعائم اقتصاد قوي وتنموي يعيد لسورية مكانتها...

المشهدان المتتاليان ليومي الأربعاء والخميس، يشكلان لوحة واحدة كتعبير عن انتهاء مرحلة الحرب من جهة، ومن جهة أخرى عن بداية مرحلة بناء الدولة على أساس المشاركة الشاملة ضمن المرحلة الانتقالية؛ الأمر الذي يتطلب تحضيراً جيداً سواء للحكومة الانتقالية، أو مؤتمر الحوار الوطني، وبما يحقق انتقالاً حقيقياً في سورية، ليس من سلطة إلى سلطة، بل من نظام إلى نظام، وبحيث تكون السلطة للشعب والكرامة للوطن والثروة للجميع قولاً وفعلاً. رغم الاتجاه الإيجابي العام لخطاب يوم الخميس، إلا أن إجراءات من نمط حل أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ورغم الانتقادات كلها لهذه الأحزاب، وواجبها في تقديم مراجعة ذاتية لمواقفها وسلوكها، أسوة بالجميع، فإنها إجراءات تثير مخاوف محقة بما يخص الحريات الديمقراطية، وحريات العمل السياسي؛ لأن المعنى برفع مكانة أي حزب من الأحزاب أو خفضها، هو الشعب السوري الذي يحاسب ويراقب مختلف القوى السياسية، ويقمها على أساس مواقفها وخطابها، ويعبر عن تقييمه هذا عبر الانتخابات، وعبر الاشتراك والعمل في هذه الأحزاب والقوى أو هجرها. وينبغي على الجميع أن يتقوا بخيرات الشعب السوري وبخبرته التي راكمها، ولا يجوز الخوف من إرادة السوريين الحرة؛ ولذا فإن حل أو تشكيل الأحزاب بشكل فوقي، هو في نهاية المطاف شكل من أشكال تقييد الحياة السياسية وإعاقة تطورها، ينبغي ألا يسود في سورية الجديدة.

المهام المنتهية أمام سورية والسوريين بقواهم المختلفة، بمن فيهم السلطة القائمة، هي مهام كبرى وجسيمة، والأخطار المحدقة أيضاً كبيرة وخطيرة، ولا إمكانية للوصول إلى بر الأمان دون أكبر قدر من التعاون والتشارك والوحدة الوطنية، ليس فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضاً، وقبل كل شيء، على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، الذي تزداد أهميته يوماً بعد يوم، ويتحول إلى الجوهر الأساسي الذي يتكلم فيه الناس كل يوم وفي كل مكان؛ فالبحث عن لقمة العيش الكريمة، وعن طرق إعادة إقلاع الاقتصاد، وتجاوز العقوبات التي لا يمكن التعميل على رفعها قريباً، هي أسئلة جديّة ينبغي أن تكون محوراً أساسياً، أو حتى المحور الأساسي، في الحوار الوطني المطلوب، وفي عمل الحكومة الانتقالية القادمة...



## دروس من العالم لسورية الجديدة:

### العدالة الاجتماعية شرط النمو الاقتصادي [14]

#### شؤون عربية ودولية



الكيان الصهيوني يعضّ نفسه  
أماً: نريد الحرب والتهجير...

17

#### شؤون اقتصادية



التوجه باستبدال  
زراعة التبغ وأثاره السلبية

10

#### سورية على الطريف الجديدة



صاحب الجلالة  
الشعب

06

#### شؤون عمالية



الطبقة العاملة  
ستنفض من جديد

02

## «نسيانين اللي تحت»



### بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### الطبقة العاملة ستنهض من جديد

لعبت القرارات الصادرة في عهد الوحدة السورية المصرية المتعلقة بالحركة النقابية والطبقة العاملة دوراً مهماً في احتواء الحركة، ومصادرة دورها المستقل، وتجريدها من عناصر القوة التي اكتسبتها الحركة في مجرى نضالها السياسي الوطني والطبقي، في مواجهة القوى الطبقية الأخرى المعبرة سياسياً عن مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً. الصراع كان واضحاً إلى حد ما بين قوة العمل الفتية وقوة رأس المال الفتية أيضاً، استخدمت فيه الحركة النقابية والطبقة العاملة كل الأسلحة السلمية المشروعة، من أجل انتزاع حقوقها السياسية والاقتصادية، التي عملت قوة رأس المال على حرمان العمال منها بقوة القانون أحياناً، وبغوة القمع أحياناً أخرى، ولكن هذا الصراع أكد جملة من القضايا الهامة التي مكنت الحركة النقابية والعمالية من انتزاع العديد من المطالب والحقوق وهي:

- أن قوتها في وحدتها التنظيمية.
- استقلالية قراراتها التامة عن الأحزاب والهيمنة المفروضة.
- وضوح مطالبها، ومواقفها الوطنية العامة والخاصة.

• تبنّيها وممارستها لحقها الشرعي بالإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي. هذه القضايا مجتمعة جعلتها قوة أساسية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، مما يعني شد الانتباه نحوها بضرورة احتوائها من قبل القوى البرجوازية السياسية منها والاقتصادية، ولكن تلك القوى فشلت إلى حد ما في عملية الاحتواء، كون الحركة النقابية موحدة المواقف والأفعال، وهذا الأمر كان مهماً لكي تنتزع الحركة النقابية والطبقة العاملة استقلالية قراراتها وموقفها.

اليوم وكأن التاريخ يعيد نفسه، مع اختلاف الظروف السياسية وموازين القوى بين السباق واليوم، من حيث محاولة الهيمنة على الحركة النقابية، وهي بأسوأ حالاتها التنظيمية لما فعله النظام السابق لعقود من الزمن بواقع الحركة تنظيمياً، وبدورها المفترض؛ حيث جرى حالياً تنصيب رئيس للاتحاد العام بقوة الأمر الواقع وخارج قانون التنظيم النقابي، الذي ينص في مواده على وجوب إجراء انتخابات من القاعدة إلى القمة، وهذا ما لم يحدث، وهو يتعارض مع قوانين العمل الدولية، ومبادئ الحريات الديمقراطية النقابية، رغم محاولة «رئيس الاتحاد الجديد» مخاطبة المنظمات الدولية النقابية من خلال رسالة موجهة إليهم مؤكداً على التزام النقابات في سورية بالموثيق الدولية وبالعلاقات معها.

إن أحد أسباب ضعف المواجهة مع قرارات الهيمنة، وقرارات التسريح التعسفي للعمال، كان وما زال احتواء الحركة النقابية، وإخراجها من دائرة الفعل المقاوم للسياسات الليبرالية السابقة والحالية التي يعاد إنتاجها. المطلوب خارطة طريق للحركة النقابية، قاعدتها الأساسية الطبقة العاملة السورية من أجل حماية حقوق العمال السياسية والديمقراطية، والدفاع عن مستوى معيشتهم بزيادة أجورهم وزيادة حقيقية.

خرجت أم زهير من أحد حشود الاحتجاجات لتلتقط أنفاسها بعد دقائق طويلة من الهتاف، ووقفت تحت أشعة الشمس. أجرينا معها دردشة لعلنا نحظى ببعض الأجوبة الخاصة، التي انصهرت بالمطالب العامة الجارية على السنة المحتجين، وافتاتهم وشعاراتهم الراضة للتسريح والإجازات القسرية والاستبعاد.

أيام مصيبة أخرى، حيث ظهرت قوائم الإجازة القسرية لمدة ثلاثة أشهر الخاصة بمؤسستنا، متضمنة اسمي، وبأن راتبي القادم لن أقبضه حتى أوقع براءة ذمة، وهذا يعني فصلاً بطريقة «أكاديمية»، وألا فما مبرر براءة الذمة؟ لهذا خرجت أنا وولدي في احتجاجات اليوم، لأننا نرى في القرارات ظمناً كبيراً وكأننا نحاسب على ما حاسبنا عليه الأمانة ألف مرة، وكأننا كنا في أوروبا نرتد الشواطئ والمنزهات؟! السننا أبناء البلد؟ السننا سكان العشوائيات التي وقعت بيوتنا فوق رؤوسنا؟ ألم نخسر زينة شبابنا ورجالنا بطرق مختلفة؟ أليس هذا كافياً؟ أريد أن أعرف اليوم لماذا هذا الدفع المستمر الذي ندفعه، وثنّ ماذا؟ ولأجل ماذا؟ أم أننا مجرد أرقام لا تهتم أحداً؟ «ليش نحننا اللي دائماً بدنا ندفع الثمن؟ ليش مو الحرمة والفاسدين والمجرمين وأمراء الحرب اللي باعوا فينا واشتروا؟ مين بدو يعوضنا عن شهدائنا أو قتلائنا سموم شو ما بدكم... المهم ما تنسوا إبنو ماتوا وهن سوريين، ماتوا سوريين، ماتوا وهن فقرا ومعترين ورضيانيين براتب ما بطعمي ولد»، لأجل ذلك يا ابنتي نحن موجودون بالاحتجاجات، لأن من هم فوق ما زالوا فوق «ونسيانين اللي تحت».

منزلاً في منطقة دفا الشوك. ورغم كل الصعوبات المعيشية تدبرنا أمورنا براتبتي وبعمل أولادي؛ حيث عملت ابنتي في أحد محلات بيع الألبسة في التضامن، وعمل الولدان في مطعم شاورما قريب من بيتنا المستاجر دون أن يتركوا المدرسة.

### هل تتجرأ خسارة السوريين؟

في 2018 طلب محمد للخدمة الإلزامية، وكما بات واضحاً لك يا ابنتي لا نملك خياراً آخر؛ فالفقير ليس أمامه حلول، خاصة أن محمد صار رجل البيت وأصيب في إحدى المعارك وتوفي في المشفى «راح من كيس حالو»، وكنت أن أنهار لولا مسؤوليتي عن البنات وعدنان، فبعد كل ما خسروه ما كان أمامي إلا أن أتجاوز مصيبتنا الجديدة وأمضي قدماً، وكانت الأوضاع المعيشية والغلاء تزداد يوماً بعد يوم، وأصابنا الفقر الشديد، واستطعنا توظيف عدنان ضمن مسابقات ذوي الشهداء، وعمل في مؤسسة المياه بناء على ذلك، وأصبح له راتب ثابت يساعدنا به، بالإضافة إلى راتبي وراتب البنات، ومجموعهم لم يكف لتسديد أجرة المنزل وسد الجوع.

أول مصائبنا خلال الأسابيع الماضية كانت إنهاء عقد ابني عدنان كونه معيماً بمسابقة ذوي الشهداء، ومنذ خمسة

### ■ فرح عمار

### ما قصتك يا خالتي؟

أنا موظفة بإحدى مديريات كهرباء ريف دمشق منذ 23 عاماً، كلها مليئة بالتعب والإجهاد، وما بخلت يوماً بعمل أو وظيفة، ولي قصة طويلة مع عملي مليئة بالمشاكل والمد والجزر، وكنا دائماً نتجاوزها بطريقة أو بأخرى، لأننا نعلم أهمية وظيفتنا باستمرار الخدمات ومصالح الناس. أنا متزوجة وعندي ثلاثة أولاد وبنات. في بداية الأزمة ثارت جموع من شباب الحارة في أحد أحياء الحجر الأسود، وما هي إلا أسابيع حتى عمّت أغلب الأحياء. وكان ولدي زهير من ضمن هؤلاء الشباب، في حين كان محمد بعمر 13 سنة، وعدنان 11 سنة. وبعد ثلاثة أشهر تم القبض عليه بمظاهرة مخفر القدم واختفى لمدة طويلة. علمنا بعد اضطرارنا لدفع الرشاوي بأنه في أحد الأفرع الأمنية، وكنا نظن بأنه سيخرج عاجلاً أم آجلاً. وبعد طول انتظار قرر والده التحرك من أجله، فاخفى هو الآخر، وبالمحصلة في عام 2016 تم إبلاغنا بوفاتهما في سجن صيدنايا، واستلمنا الهويّتين الشخصيتين لهما، وطبعاً خلال هذه السنوات نرحننا من بيتنا الذي تهدم بالكامل، واستأجرت

# حياة العباد تتطلب

المرحلة القادمة من حياة البلاد تتطلب الاستخدام الأمثل والكامل لعناصر الإنتاج الأساسية، واستخدام الموارد البشرية كافة والاقتصادية لتحقيق أعلى مستوى من الإنتاج، من حيث الكم والنوع. وبحدود التكاليف الطبيعية، بعيداً عن قوى الفساد والتهب السابقة والجديدة، عبر زيادة الاستثمار في أصول المعامل والشركات الوطنية وخاصة في القطاعات الإنتاجية في الدولة، وليس عبر بيعها وخصخصتها تحت أي ذريعة كانت.

## ■ نبيك عكام

فهذا الاستثمار يشكل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد الوطني على النهوض والتخلص من التخلف والركود، الذي أسست له السلطة البائدة. وزيادة الدخل الوطني بما يحقق رفع متوسط الدخل للعاملين بأجر يتناسب مع الوضع المعيشي. ووضع تلك المقدمات التي تنطلق بشكل أساسي من مصلحة العاملين بأجر في حماية حقوقهم كافة، وخاصة ذلك الأجر المجزي الذي يوازي تكاليف معيشتها، وليس عبر تسريحهم ورميهم على قارعة الطرقات. لكن الحكومة المؤقتة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تنفيذها، يبدو كأنها استكمالاً لتلك السياسات التي كانت تمضي بها السلطة البائدة، في حين أنه ينبغي عليها أن تحمي فرص العمل من الدمار، وخاصة ونحن مقبلون على ما يفترض أن تكون



بالغاء كل أشكال الظلم والحرمان بتوفير الشروط الإنسانية للعمل ومنع التسلط بكل أشكاله. - الحق في الأجر الكافي، وهو الحد الأدنى للأجر الذي لا يقل عن مستوى متوسط المعيشة. - حق الحرية النقابية، إن حماية التنظيم تعني تسهيل عمله في التنظيم والمفاوضات الجماعية واستقلاليتها في قراراته وأشكال الدفاع عن حقوق العمال، وليس الهيمنة عليه. فعندما يطالب بزيادة الأجر يجب أن يطالب بها وفق النسبة التي تحقق كرامة العامل في الأجر الكافي له ولأفراد أسرته.

سرّ قوتها. وهذا اليوم ليس ببعيد، لأنه لا يمكن تصور مجتمع دون هذه الطبقة المنتجة للخيرات والثروة الوطنية. وسوف تنبعث الحياة فيها، فهي طبقة أساسية في المجتمع. وبالقدر الذي يحتاج فيه اقتصادنا الوطني إلى مزيد من الاستثمارات، فإنه يحتاج إلى قدرات شرائية للعاملين بأجر وعائلاتهم، لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وبناء اقتصاد قوي مستدام. ومن الحقوق المرتبطة بحق العمل، المصانة بشرائع العمل الدولية: - صون وحماية كرامة العامل في العمل، وذلك

من تفاقم لأوضاعها المعيشية والاجتماعية، وتعطل معظم القطاعات يجعل الطبقة العاملة من أكبر الخاسرين مقارنة مع مختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد. وتعرض آلاف العمال نتيجة السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت، والتي تحاول السلطة المؤقتة الاستمرار بها تحت مسمى اقتصاد السوق الحر، للتجوع والأمراض الصحية المختلفة والأمراض الاجتماعية. الطبقة العاملة قد تضعف لكنها لا تستسلم، ومن خلال لحمتها الطبقة سرعان ما تسترجع وحدتها

مرحلة من الاستقرار وإعادة بناء البلاد والدولة الجديدة. ومن واجبها ليس فقط ضمان إمكانية كل فرد في سوق العمل بتأمين الكسب بل حمايته واحترامه أيضاً، عبر توفير كل حاجات سوق العمل، من الأعمال الضرورية والمواد الأولية التي تساهم في نهوض المجتمع، وتعمل على استيعاب كل قوة العمل الموجودة بالسوق. من خلال خطط وبرامج عامة للقطاع الإنتاجي الزراعي منه والصناعي وخاصة في قطاع الدولة. ما تعيشه الطبقة العاملة السورية

## الطبقة العاملة



### الأرجنتيين: إضراب عمال قطارات في بوينس آيرس للمطالبة بزيادة الأجر

نفذ عمال قطارات بوينس آيرس يوم الثلاثاء 1/28 إضراباً عن العمل على جميع الخطوط الخمسة التي تديرها شركة ترينيس أرجنتينوس العامة. حيث أعلنت نقابة لا فراتيريندادا «لعمال السكك الحديدية عن الإضراب يوم الثلاثاء كجزء من المطالب بزيادة الأجر. بعد فشل مفاوضات النقابة مع الحكومة من أجل زيادة الأجر، وخلال التوقف، سوف يجتمعون أيضاً في جمعية عامة لمناقشة وضعهم. وكانت الخطوط المتأثرة بالإضراب هي روكا وسارمينتو وسان مارتين وميتري وبلجرانو سور. تربط هذه القطارات مدينة بوينس آيرس بالمدن المكتظة بالسكان في الضواحي إلى الشمال والجنوب والغرب، في مقاطعة بوينس آيرس، والمعروفة باسم كونوربانو. ويسافر على متنها أكثر من مليون شخص بين المدينة وكونوربانو كل يوم للعمل أو الأنشطة الأخرى.



### بريطانيا: عمال كابيتا يبدؤون إضراباً بسبب الأجر

بدأ عمال شركة كابيتا يوم الأربعاء 29 كانون الثاني، إضراباً عن العمل في نزاع بشأن رفض صاحب العمل التفاوض على زيادة الأجر. وسوف يستمر حتى يوم الأربعاء 5 شباط. ويشمل النزاع نحو 1000 عامل. وكان من المقرر أن يحصل عمال كابيتا على مكافأة أجر عام 2024 في نيسان الماضي. وعلى زيادة في الأجر في تشرين الأول. ولم يتحقق هذا على الرغم من أن الشركة تحقق أرباحاً وميزانية عمومية صحية. قالت، الأمانة العامة لنقابة يونايوت: «هذه شركة تستطيع تحمل تكاليف منح عمالها زيادة لائقة في الأجر، لكنها رفضت القيام بذلك لتعزيز أرباحها». وأضافت: «لا ينبغي لشركة كابيتا أن تتوهم بشأن قوة شعور أعضاء يونايوت في أماكن عملها بشأن الأجر. سيحصل أعضاءنا في كابيتا على دعم النقابة الثابت».



### الولايات المتحدة: إضراب مئات من عمال مدينة بورتلاند

يخطط عمال بلدية في بورتلاند للإضراب عن العمل حيث لا تزال مفاوضات العقود منذ عدة أشهر بين قادة المدينة واتلاف من النقابات العمالية متوقفة. أبلغ مجلس نقابات العمال في المنطقة، الذي يضم أعضاؤه السباكين والكهربائيين وغيرهم من الحرفيين، المدينة يوم الإثنين أن عمالها سيضربون اعتباراً من 6 شباط، وفقاً لما قاله رئيس المجلس، لصحيفة محلية وفي غضون ذلك سوف يصوت العمال على الإضراب. يمثل مجلس نقابات العمال المحلي والنقابة المحلية أكثر من 16% من قوة العمل في المدينة التي تضم 7500 عامل. بدأت النقابات التفاوض على عقود جديدة لمدة ثلاث سنوات مع مسؤولي بورتلاند في نيسان الماضي وأعلنت عن طريق مسدود مع إدارة المدينة. وكانت «القضايا الرئيسية هي الأجر وعلاوات الأجر عند أداء مهام إضافية أو محددة أو خطيرة».



### بنغلاديش: إضراب العاملين في السكك الحديدية

بسبب إضراب العاملين في السكك الحديدية الذين يطالبون بزيادة الرواتب ومزايا أخرى، ألغيت رحلات القطارات في أنحاء بنغلاديش، يوم الثلاثاء، 28 كانون الثاني الماضي، وقال رئيس نقابة العاملين بالسكك الحديدية إنه تمت الدعوة لتنظيم الإضراب نتيجة عدم التوصل لاتفاق خلال المفاوضات مع الحكومة المؤقتة. وأضاف إنه سيستمر إلى أجل غير مسمى حتى تقبل الحكومة مطالبنا. وتدير الدولة شبكة السكك الحديدية التي تخدم ما يزيد عن 65 مليون مسافر. وفي وقت لاحق من يوم الأربعاء 1/29 أنهى عمال السكك الحديدية إضرابهم غير المحدد، والذي أدى إلى توقف شبكة السكك الحديدية في البلاد. حيث قال رئيس النقابة: «لقد أدت لنا الحكومة أن المطالب والمزايا المطالب بها سوف تلبى. وأثر الإضراب على 400 قطار ركاب، وأكثر من 100 خدمة بين المدن».

## احسبوها منيح...



هل نكون من المبالغين إن فسّرنا ما يجري بمعامل ومؤسسات القطاع العام بالارتجال والفضى وسوء التدبير والظلم؟ وإن أطلقنا على الطبقات الحكومية الجارية «طبقة بحص»؟ أم سيقال بأننا أصحاب الأحكام المسبقة وبأننا نضاد الهفوات الجارية «ونعمل من الحبة قبة».

## ■ هاشم يعقوبي

كي نعر صفاء المرحلة ونخرب فرحة الخلاص من سلطة الفساد والاستبداد ودخول مرحلة «الحرية والعدالة»؟ هل نتمهل قليلاً بإطلاق أحكامنا نزولاً عند رغبة المروجين لمقولة «عطوهم وقت»؟ أم ننكر واقعنا الفعلي، ونحلّق بأحلامنا المستمدة من الشعارات والوعود والخطاب الودّي المطمئن، ونصدّق النوايا الطيبة التي انهمرت على مسامعنا بكل لقاء مع وزير أو معاون أو مدير، ونقول «الشباب نيتهم طيبة»، وبأن هذه القرارات التعسفية المحجفة التي قطعت أرزاق مئات آلاف العمال والموظفين مجرد أضرار جانبية غير مقصودة، كون النوايا طيبة وهدفها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وإصلاح بنيتها المهترئة والفاقد والمتخلف؟ فلا بأس إذاً بأن نضحّي بالقطاع العام ومؤسساته ومعامله وموارده البشرية، وبلقمة أولادنا وسترة بيوتنا لأجل النوايا الطيبة التي لا تريد إلا الخير للبلاد والعباد، والتي ستجعل سنغافورة بذاتها تحسدنا على ما سنصير عليه! وإن لم نصل إليه فيكفي أننا نوبنا عليه!

## سرعة القرار وسعة الأضرار

سارعت حكومة تصريف الأعمال عبر ممثليها المكلفين بالوزارات والمديريات باتخاذ قرارات

التسرع بالإصلاحات أو التغييرات عبر قرارات متتالية، لم يكن صائباً نهائياً، كونها انطلقت من تلك العناوين لا من دراسة الواقع وفهم الأمور والقضايا بشكل عملي دقيق وعميق. ويتجلى ذلك مثلاً بحل مؤسسات ومنظمات أكملها، مثل السورية للتجارة، والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية، واتحاد الفلاحين، وغيرها الكثير... كما تظهر أيضاً بتلك القرارات الخاصة بالمعلمين مثلاً، وبالفصل التعسفي الواسع، التي أطاحت بالكثير من الموظفين الأكفاء وتركت عدداً من الوهميين والواسطات بناءً على توصية مدير فاسد بلغ من الفساد عتياً.

## قرارات متضاربة وتراجعات صائبة

اتخذ المسؤولون خلال الأسابيع الماضية مئات القرارات الخاصة بالعاملين في الدولة، من كف يد إلى فصل وعدم تجديد عقود سنوية، وإجازة قسرية، في مديريات ومعامل على طول البلاد وعرضها. وأخذت الاعتراضات أشكالاً متعددة؛ من كتب تظلم وطلب مقابلة لوزير أو معاون أو مدير، لاعتصامات واحتجاجات كبيرة وصغيرة. والملفت في مجمل القرارات أنها بدأت شفهيّة بالكامل، ولم تكن مرتكزة على قاعدة واحدة، أي أنها كانت بلا مبادئ ومعايير واضحة، وكان لكل مسؤول سياسته ومعايير الخاصة غير المفهومة، ولكنها توحدت بعنوان «مقتضيات المصلحة العامة»، وبأننا ننوي إصلاح ما أفسده النظام البائد، وسنعيد هيكلة جهاز الدولة، ونبتننا التخلص من «فائض العمالة» والترهل الإداري والتسيب الوظيفي. ولكن ما الذي حصل بعدها؟ اكتشف العديد من أصحاب القرار بأنهم بقراراتهم هذه أضروا بالعمل المؤسساتي، وحصل فراغ كبير في بعض الوظائف والاختصاصات، كونهم سرحوا أو أوقفوا موظفين أكفاء وأساسيين، يفقهون باليات العمل ونظامه المتكامل، مما

## اكتشف العديد

## من أصحاب القرار

## بأنهم بقراراتهم

## هذه أضروا بالعمل

## المؤسساتي وحصل

## فراغ كبير في

## بعض الوظائف

## والاختصاصات

جعل أصحاب القرار يعدلون قرارهم بشكل مباشر، أو عن طريق الوزارة، كما حصل مثلاً مع موظفي البنك العقاري؛ حيث أعادوا أكثر من ثمانين موظفاً طالبتهم القرارات الجائرة، فيما اكتفت بعض الوزارات بالإبلاغ عن إعادة النظر بالقرارات التي أصدرتها وبأنها قيد الدراسة وستصدر قراراتها لاحقاً. بالإضافة إلى ذلك لم تجر مثلاً دراسة العاملين المقترضين من البنوك العامة والخاصة الذين سرحوا، ومصير تلك القروض، التي كانت تقطع أقساطها من الرواتب مباشرة، وحال الكفلاء الذين سيتوقف راتبهم بمجرد امتناع المقترضين عن السداد، وما سينعكس عليهم لاحقاً من ملاحقات قضائية، «يعني فوق الموت عصة قبر».

## أوقفوا المظالم وشاركوا الجميع بالقادم

منطق الحال يقر بوجوب التراجع عن كل القرارات التي لها تأثير يتجاوز صلاحية تصريف الأعمال، بدءاً بالخصخصة المروج لها، وانتهاء بإعادة هيكلة الملاكات البشرية لجهاز الدولة، وذلك ريثما تتشكل حكومة انتقالية شاملة تقوم بمشاركة الجميع، وعلى رأسهم التنظيم النقابي، والقضاء المختص بدراسة موضوعية وعلمية لواقع جهاز الدولة وبرنامجه وإصلاحه وإعادة هيكلته وتأهيله ومحاسبته فاسديه، بعيداً عن تفكيك المؤسسات أو حلّها وتسريح العمال دون قواعد قانونية حقوقية. عندها فقط نستطيع القول بأن النوايا طيبة، لأن الاستمرار بالمسار الحالي ينفي تلك الصفة عنها؛ فلا خير في أقوال لا تفرنها الأعمال، والأمور تقاس بنتائجها. فليعقل أصحاب العقل، ففوة الوطن بقوة مؤسساته، وتماسك المجتمع واستقراره يتحقق بالأمان الوظيفي والمعيشي والعدالة الاجتماعية الحقيقية التي تحمي الطبقات الأشد ضعفاً.

## خصخصة قطاع الإسمنت بالصد من الضرورات الوطنية بإعادة الإعمار



صرح المكلف بإدارة المؤسسة العامة للإسمنت لقناة CNBC بتاريخ 2025/1/21 بأن «حكومة تصريف الأعمال تدرس خصخصة مصانع الإسمنت أو طرحها للشراكة مع القطاع الخاص». وفي خطوة منسجمة مع هذا التصريح تم بتاريخ 2025/1/28 منح 348 عاملاً بالمؤسسة إجازة مأجورة مدتها ثلاثة أشهر بدون أي أساس قانوني، ما أثار مخاوف العمال من تسريحهم بشكل نهائي من العمل بعد نهاية مدة الإجازة.

الربحية والضيقة، وعلية احتمالية ارتفاع تكاليف البناء والتحكم بالسوق من قبل قوى احتكارية، إضافة إلى عدم ضمان جودة المواصفات المطلوبة لمادة غاية بالأهمية مثل الإسمنت، وغيرها من المساوئ المرتبطة بمصالح القطاع الخاص الضيقة التي لا تراعي في معظم الأحيان المصالح الوطنية، وخاصة عندما تتعارض مع مصالح ضمان أرباحها.

### تهريب الإسمنت من لبنان وتركيا

أعلنت لجنة كفر حزير البيئية في لبنان قبل أسبوع عن كمية الإسمنت التي يتم تهريبها من لبنان إلى سورية، والتي تحدثت عن كميات كبيرة تقدر بنحو 4000 طن بشكل يومي.

إضافة إلى ذلك فإن عمليات تهريب الإسمنت إلى سورية تتم أيضاً من تركيا، ولا توجد معلومات دقيقة عن كميات الإسمنت التركي التي تدخل سورية بطرق غير شرعية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمليات التهريب تضاعفت خلال سنوات الأزمة عموماً، ونتيجة لارتفاع أسعار الإسمنت المحلي بسبب سياسات السلطة الساقطة النهبوية والفاصلة، ما اضطر الناس للجوء إلى الإسمنت المهرب «اللبناني والتركي»

### أهمية المؤسسة العامة للإسمنت في المرحلة القادمة

من الواجب أن تتصدى الدولة بمختلف قطاعاتها الإستراتيجية للمسؤوليات والمهام في المرحلة القادمة بما يتناسب مع المصلحة الوطنية العامة، ولعل أهم هذه المهام هو المساهمة الفاعلة للدولة في عملية إعادة الإعمار عبر شركاتها ومؤسساتها، وعلى رأسها ربما المؤسسة العامة للإسمنت، للمساهمة بأكثر قدر ممكن بإنتاج مادة الإسمنت وفقاً للمواصفات والكميات المطلوبة وطنياً في هذه المرحلة الحساسة وما يليها.

إلا أن الحديث عن خصخصة هذه الشركة، والتعامل غير القانوني مع عمالها، لا ينسجم والمصلحة الوطنية ووفقاً للمهام التي يمكن أن تؤديها هذه المؤسسة حالياً ومستقبلاً، وربما المطلوب هو العكس تماماً، أي الإصرار والتأكيد على إبقاء المؤسسة بملكية الدولة وتعزيز دورها بما يضمن توجيه سياسات الإنتاج نحو الأولويات الوطنية، وخاصة توفير مادة الإسمنت بأسعار معقولة وبمواصفات وجود عالية تساهم في نجاح عملية إعادة الإعمار.

فخصخصة هذه المؤسسة في هذه المرحلة ستؤدي إلى سيطرة الشركات الخاصة على إنتاج الإسمنت بما يتناسب ومصالحها

بخصخصة قطاع الإسمنت والتفريط به، تحت أي مسمى وذريعة. فاستعادة المؤسسة العامة للإسمنت لدورها المفترض في إنتاج الكميات اللازمة من مادة الإسمنت وبالمواصفات المطلوبة، وطرحها بأسعار معقولة، سيساهم بلا أدنى شك بالحد من تهريب الإسمنت السني، وبالتالي المساهمة الفاعلة والإيجابية في عملية إعادة الإعمار القادمة بما يتوافق مع المصالح الوطنية العامة، وهو على ذلك ضرورة وطنية ملحة بهذه المرحلة.

عبر شبكات التهريب والمستفيدين منها، والذي يعاني من تردي وسوء المواصفات الفنية بحسب بعض الأخصائيين، مما يشكل خطورة على سلامة الأبنية التي تدخل فيها هذه المادة كأحد المكونات الرئيسية في إشادة الأبنية وترميمها، وبالتالي تهديد أمن وسلامة المواطنين بالنتيجة.

### استعادة دور المؤسسة ضرورة ملحة

لا بد من التأكيد على ضرورة إلغاء التوجه

## عندما يتحمل الناس أعباء الفساد وأعباء معالجتهم!



صرح مدير السورية للمخابز محمد صيادي لشام إف إم منذ عشرة أيام بأنه: «مع إلغاء البطاقة الذكية وفرت الحكومة السورية 750 طناً من الطحين يومياً»، وأضاف: «كلفت كيلو الخبز على الحكومة تبلغ 40 سنتاً / دولار، وبيع بـ 20 سنتاً / دولار»، وأشار إلى أنه: «بعد إجراء إحصاء كامل للمحافظات فإن الاستهلاك اليومي نحو 5,000 طن طحين ما يعادل أكثر من 4 ملايين رطل خبز».

### رالد بدر

لا بد من التذكير أن بدعة البطاقة

الذكية اعتمدها السلطة الساقطة باسم الدعم ولتوجيه لمستحقه، كإحدى الوسائل النهبوية التي استخدمتها بإدارة وتنظيم ورفع مستويات النهب، بما في ذلك لمادة الخبز التي تعتبر من المواد شديدة الحساسية لدى الناس لارتباطها المباشر بلقمة عيشهم اليومية. ومع إلغاء حكومة تسيير الأعمال لهذه البدعة بالنسبة لمادة الخبز انضحت بعض مؤشرات النهبوية سريعاً، ومنها توفير 750 طناً من الطحين يومياً، والتي كانت تنهب وتسرقت تقاسماً بين الكبار من الفاسدين.

وبالعودة إلى تصريحات المسؤولين السابقين، ومنهم مدير المؤسسة السورية للمخابز في السلطة الساقطة ببداية العام السابق، حيث أوضح في حينه أن كلفة كيلو الخبز تبلغ نحو 7,000 ل.س، وهو ما يعادل 54 سنتاً / دولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي وقتها، وبالمقارنة مع تكاليف الإنتاج التي تحدث عنها مدير السورية للمخابز بحكومة تسيير الأعمال، نستنتج أن كلفة الإنتاج انخفضت بحدود 26% تقريباً.

### ارتفاع سعر الخبز 10 أضعاف!

خفضت السلطة الساقطة الدعم على مادة الخبز تدريجياً خلال السنين الماضية، على المستوى الكمي والسعري، وصولاً إلى سعر 400 ليرة للربطة بوزن 1100 غرام، وبقدر 7 أرغفة لكل ربطة. وبعد تخلص حكومة تسيير الأعمال

الالتزام بوزن 1500 غرام للربطة، فالرغيف أصبح أصغر حجماً وأقل وزناً في الكثير من المخابز، وهي آلية جديدة لاستمرار النهب باسم رغيف الخبز «المدعوم» افتراضاً. والنتيجة أن المواطن الفقير لم يستفد من إجراءات الحد من النهب والفساد، بل على العكس دفع ضريبة هذه الإجراءات أضعافاً مضاعفة من جيبه، وعلى حساب مستوى معيشته التي ازدادت تردياً بسبب الاستمرار بسياسات إنهاء الدعم!

وصلت إلى حدود 26%، فإن ذلك لم ينعكس على حياة الناس المعيشية، بل على العكس فقد أصبحت حياتهم أشد قسوة حتى على مستوى تأمين حاجتهم من مادة الخبز! الأدهى أن واقع الحال يقول إن شبكات بيع الخبز أمام الأفران ما زالت مستمرة بعملها نهياً واستغلالاً للمواطنين العاجزين عن الوقوف في طوابير الانتظار الطويلة، والأكثر من ذلك أن التقيد بعدد أرغفة بقدر 12 رغيفاً لا يعني

من البطاقة الذكية استمرت بتخفيض الدعم على مادة الخبز استكمالاً لسيناريو سياسات السلطة الساقطة بهذا المجال تماماً، لكن هذه المرة بشكل كبير وسريع، حيث تضاعف سعر الربطة على المواطنين 10 أضعاف دفعة واحدة، لتصبح الربطة بسعر 4000 ليرة بوزن 1500 غرام، بقدر 12 رغيفاً لكل ربطة. وعليه فإن الحديث عن الوفر المحقق، ورغم كبر قيمته اليومية والسنوية، وبرغم نسبة خفض الكلفة التي

### انخفاض تكاليف الإنتاج بنسبة 26%

توفير 750 طناً من الطحين يومياً تقدر قيمتها بنحو 426 ألف دولار

# سورية على الطريق الجديدة...



مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الناشبة على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرت البلاد من أهله، وظل الباقون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقلام الناشبة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

## رحلة الناس والأبطال

يدركون مواقع الناس ويشعرون بها، ويبحثون عن المخرج الآمن، وهنا يلتفت الناس حولهم ويحسونهم من الأخطار، ويسيرون خلفهم إلى الخلاص، وفي هذه الرحلة الشاقة يحتاج الأبطال لاستشعار نبض الشارع لحظة بلحظة، والتعاطي معه بقلب مفتوح، وعقل صاخب، وجرأة حقيقية، عند ذلك فقط تتجج المعادلة، وننتقل إلى مكان أفضل، غير أبهين بأحوال الطريق وصعوبته.

تدلهم على الطريق، وبالرغم من ذلك يخطئون كغيرهم من الناس، لكنهم يملكون ما يكفي من التواضع للاعتراف بالأخطاء وتصحيح اتجاه السير، وعلى هذا الأساس يكسبون ثقة الناس ويتحولون إلى أبطال يذكروهم التاريخ.

يظن الناس أن أبطالاً قد يظهرون فجأة من الظلام لإنقاذهم مما هم فيه، لكن الواقع غير الحكايات ولا يسير بهذا الشكل، فالأبطال يظهرون من بين الناس، هم مثلهم تماماً لكنهم يمتلكون صفات محددة؛ فعندما تتراكم المشاكل التي تحتاج إلى حل، وتتحول حياة الناس إلى حمل ثقيل، يبدأون بالبحث عن الخلاص، والأبطال يستشعرون حاجة الناس إلى التغيير، ويملكون فطرة سليمة

## كيف نحمي الحرفيين والصناعيين؟



الفلحون يجدون أي جدوى من زراعة أراضيهم. لكن اليوم نعيش ظرفاً مختلفاً وينبغي زراعة كل ما يمكن وبشكل عاجل، فالأرض قادرة على تأمين جزء كبير من الغذاء وخلال أجال زمنية قصيرة بعضها يحتاج أشهر قليلة كالخضراوات بينما اليوم يوجد في سورية خبرات كثيرة وبنية زراعية وصناعية وحرفية كافية لإقلاع عجلة الإنتاج مجدداً، ما سينعكس إيجابياً وبشكل مباشر على حياة الناس ومعيشتهم، وسيؤمن للسوق عدداً كبيراً من السلع الضرورية نحن اليوم بأمر الحاجة إليها، لكن ذلك يحتاج تحسين ظروف هذا الإنتاج وتأمين مستلزماته سريعاً وتحديداً الطاقة، وإن أي تأخير في ذلك يمكن أن يزيد معاناة السوريين أكثر وهو عكس المطلوب تماماً.

يتذكر كثير من الحرفيين والصناعيين جيداً يوم جرى إغراق البلاد ببضائع أجنبية في سنوات حكم بشار الأسد الأولى، دون التفكير بكيفية حماية المنتجين الوطنيين، ففي ريف دمشق مثلاً جرى إغلاق ورشات كثيرة لصناعة الموبيليا بعد فشلها في منافسة البضائع التركية المستوردة، وتحولت سلسلة الإغلاقات هذه إلى مشكلة كبيرة في مراكز هذه الصناعات في الغوطة، وبدأت أوضاع العاملين في هذا المجال مع عائلاتهم تسوء بسرعة كبيرة، وتدهورت ظروف معيشتهم.

كذلك الأمر في الزراعة، فبعد سنوات من إهمال متعدد من النظام السابق، جرى إخراج مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة خاصة بعد رفع أسعار المازوت اللازم لعملية الري، ولم يعد

## نماذج من العمل المنظم: جرمانا

### ■ وائل عبيد

بشكل خاص على مشكلة الكهرباء التي تكاد تكون معنومة. كما عبر المشاركون عن رفضهم لسياسات خصخصة الكهرباء التي اتبعها النظام السابق رافعين شعار «ما بدنا أمبيرات، بدنا كهربا». بالإضافة إلى ذلك، طالب المحتجون بحل سريع لمشكلة النفايات المتفاقمة بسبب الكثافة السكانية العالية وسرعة محاسبة السلطات التي تسببت في تدمير البلاد. وكان لافتاً في هذا التجمع رفع العلم السوري فقط، بمشاركة واسعة من النساء ومختلف مكونات المجتمع السوري، وانتهى التجمع بشكل سلمي، مما يعكس الأمل في أن تلقى مطالبهم أذاناً صاغية، مختلفة عما عهدته البلاد في العقود الماضية.

لانهايار السلطة، وذلك دون أي تمييز أو استثناء. كان للمدينة نشاط تجاري مستمر حتى في أحلك الأوقات، حيث ظل السوق التجاري الضخم، الذي يضم شركات خاصة ومحلات تجارية، يعمل بشكل طبيعي دون أن يتعرض للتكسير أو التخريب. كذلك، استمرت المؤسسات العامة في العمل باستثناء تلك الأمنية، بفضل المبادرات الفردية والجماعية التي قادها أهل المدينة. إضافة إلى ذلك، شهدت جرمانا سلسلة من الندوات والمبادرات السياسية والفكرية والمدنية التي تعقد بشكل شبه يومي. آخرها كان تجمعاً لسكان المدينة طالبوا خلاله بتحسين الواقع العام، مع التركيز

في ظل المخاوف الأمنية التي مرت بها سورية في الأسابيع الأخيرة، يبرز الوضع في مدينة جرمانا في الغوطة الشرقية بريف دمشق، كمثل على الأمل والتجاوز الذي يحلم به السوريون. تعد هذه المدينة على الأمثلة البارزة على القدرة على التغلب على التحديات الأمنية وتجنب الفوضى والانقسام العشوائي. جرمانا، التي تعتبر نموذجاً للتنوع السوري، نجحت في المحافظة على سلميتها بفضل تكاتف أبنائها وحكمة عقلائها. لم تشهد المدينة أي انتقام دموي رغم التحديات، حيث استطاع شبابها أن يحافظوا على الأمن منذ اللحظات الأولى

## صاحب الجلالة الشعب

متاحة للجميع ل طرح آرائهم وبرامجهم السياسية، وهنا يستطيع الشعب أن يقرر موقفه؛ فالأحزاب التي تكسب ثقة الناس تضمن حقها بالوجود، والأحزاب التي تفشل في نيل هذه الثقة تنحل بحكم الأمر الواقع، أي أن الحياة السياسية وصناديق الاقتراع قادرة على حسم هذه المسألة... حين تكون الكلمة هي للشعب السوري فلا خوف من تلك الكلمة، ينبغي أن تكون الثقة عالية بإرادة الشعب السوري ورأيه، فالأحزاب أو القوى التي تنال ثقته هي الأحزاب التي يمكن أن تبقى وتكبر، أما تلك التي لا تنال ثقته فإنها تنحسر وتموت من تلقاء نفسها، حتى وإن بقيت موجودة شكلياً لكنها لن تكون موجودة من حيث الوظيفة ومن حيث الدور...

لم يكن يرى تمايزاً واضحاً في مواقف أحزاب الجبهة عن حزب البعث الحاكم، ولذلك لم نسمع أصواتاً كثيرة تدافع عن هذه الأحزاب أو تعارض قرار حلها. لكن المشكلة الحقيقية هي أن قرارات من هذا النوع، تندرج ضمن صلاحيات الشعب وحده، أي أن الشعب السوري هو الطرف الوحيد المخول في حسم مسألة الأحزاب؛ أيها يستحق الحياة وأبها ينبغي تشجيعه إلى مثواه الأخير. لكي نوضح مقصدنا أكثر، نبداً من فكرة بسيطة، وهي أن حرية العمل السياسي يجب أن تكون مصادرة، ويحق للسوريين الانتماء لأي حزب وطني موجود، ويحق لهم أيضاً تشكيل أحزاب وتجمعات جديدة، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الساحة

ما هو شكل الحياة السياسية القادمة؟ وما هي القوى السياسية التي ستكون موجودة على الساحة؟ أسئلة كثيرة تتكرر على ألسنة الناس في الشارع، وتحديداً بعد اتخاذ السلطة الجديدة قراراً بحل أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية». لكن، وقبل أن نحيب على ما سبق، لا بد من قول الحقيقة حول هذه الأحزاب، ما لها وما عليها؛ في البداية، لا يمكن لأحد أن يتجاهل فكرة أن هذه الأحزاب أدت أدواراً مهمة في تاريخ سورية منذ ما قبل الاستقلال، أي قبل أن يحتل نظام الأسد موقع السلطة بأكثر من 40 أو 50 عاماً، لكن دورها أخذ بالانحسار تدريجياً خلال العقود الماضية، ولم تعد تتمتع بعلاقة حقيقية مع الشارع السوري الذي



# عقد الرايات ضرورة!



## عقد الرايات ضرورة!

بإنهاء القتال وحقق الدماء، وإحدى طرق الاتفاق عند العشائر هي ما يعرف باسم «عقد الراية» وهي عندما يتدخل الحكماء لحل خلاف ويجتمع المتخاصمون بعد المشاورات وتعقد الراية البيضاء وعندها يقال:

«أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومن عفا فأجره على الله، واشهدوا يا أهل الحمية، ضيوف ومحلية، الراية البيضاء المبنية، هذه لفلان طيب الله وجهه» أو «اشهدوا يا أهل الحمية، يا ضيوف ويا محلية، والدية المبنية من «مكة» أجتنا هدية» وعندها يطوى الخلاف ويذهب المجتمعون لتناول الخبز والملح.

إن موروثاً شعبياً ودينياً كهذا، يمكن أن يتحول إلى سند حقيقي لنا، يحمينا من الانزلاق في وادٍ مظلم، ويبعدنا عن النار والانتقام ويقرنا حقاً من عهد جديد يسوده الوئام بعد أن فرقنا لصوص سورية... وهذا لا ينتقص بحال من الأحوال من ضرورات تحقيق العدالة عبر مساربها الصحيحة، أي عبر القضاء، ولكن إرثنا الفكري والشعبي والديني، لم يجعل من «العفو عند المقدرة» واحدة من أكبر الفضائل وأجلها؛ لأن العفو عند المقدرة، وإلى جانب كونه شيمة من شيم الكرام الصابرين المحتسبين، فإنه وسيلة لخير المجتمع ولحقن الدماء وإحلال السلام والمودة والتراحم...

اعتاد مئات الآلاف من الأطفال السوريين، وتحديداً في عقود مضت، وحين كان ما يزال الحصول على المازوت أمراً ممكناً لكل عائلة، اعتادوا الجلوس بجانب المدفأة في الليالي الباردة، متعلقين حول الأجداد يسمعون منهم القصص ذات المقاصد النبيلة. وكانت هذه واحدة من طرق كثيرة جرى من خلالها نقل موروث وتجارب جيل إلى جيل جديد، وكان الأحفاد يحملون معهم هذه القصص ويحتفظون بما ينفعهم ويعجبهم ويتركون القصص الباقية ليمحوها النسيان، وعلى هذا الأساس يملك السوريون اليوم إرثاً عريقاً جرى نقله بشكل شفهي أو مكتوب من جيل إلى آخر، ونحن اليوم أحوج ما نكون لنقلب ذاكرتنا ونبحث عما يعيننا الآن!

ربما تكون أكثرها حضوراً اليوم هي قصص النار والصلح؛ خلال السنوات الماضية، فقدنا مئات الآلاف من أهلنا وأبناء بلدنا، وظلت هذه الخسارة جاثمة فوق صدور الملايين، لا تفارقهم صورة أحبائهم، حتى رغب كثير منهم بالنار، لكن رغبة كهذه مهما بدت مسيطرة، إلا أنها تتحول في واقعنا الحالي إلى خطر حقيقي يمكن أن يجرنا إلى الفوضى والافتتال من جديد، وهذا ما لا نريده وينبغي أن نعمل لاستبعاده، ففي إرثنا مثلاً مئات القصص عن أولئك الذين سعوا وراء نأر ما، ولكن غالبية هذه القصص تنتهي بشكل من التوافق يرضى به طرفا النزاع

## يوم خرج السوريون احتفالاً بالمطر!

مدة صلاحية سلطة الأسد، وبداية حقبة جديدة يجب أن نسأل أنفسنا: أي إعلام نريد؟ الإعلام الوطني الحقيقي هو عنصر مهم في بناء مستقبلنا، فهو مساحة ينبغي أن تكون متاحة للجميع للتعبير عن مطالبهم ومشاكلهم، ومن واجبه أن يكون سلاحاً فعالاً بيد الشعب ليقوم اعوجاج من يحكمهم، ومن هذه الفكرة بالتحديد يجب أن تلقى وسائل إعلام كهذه تمويلاً نزيهاً من خزينة الشعب، وأن تجري حمايتها من تسرب رؤوس الأموال المشبوهة إليها، والأهم أن تعمل بضمير صاح لتستعيد ثقة الناس التي فقدتها، فالأديب السوري الراحل ممدوح عدوان قال منذ زمن إن «الإعلام السوري يكذب حتى بالنشرة الجوية» ليعبر بهذه الجملة البسيطة عن حجم الهوة بين الشارع والإعلام السوري. واليوم نحتاج بلا شك إعلاماً سورياً خالصاً يعبر عن مصالحنا، بعيداً عن أجندات الدول الخارجية وسلطة جهاز الدولة وأموال الفاسدين.

خلال سنوات حكم بشار الأسد الأولى، بدأ يظهر على الساحة السورية عدد كبير من الإذاعات والمجلات والجرائد وغيرها من وسائل الإعلام، ولم يكن من الصعب إدراك سعي السلطة البائدة بشكل حثيث للهيمنة عليها وتحويلها من منابر إعلامية حقيقية إلى مساحة لترويج خط واحد وسياسة واحدة، والتي وصلت حد الكذب الفاقع لتقول إحدى نشرات الأخبار، التي ما يزال يتذكرها السوريون حتى الآن عن مظاهرة في حي الميدان في دمشق، إن السوريين لم يحتشدوا للتظاهر بل خرجوا للاحتفال بنزول المطر! يدرك جميع العاملين في عدد كبير من وسائل الإعلام داخل البلاد أن توجههم الإعلامي كان يجري ضيقه بقرار أممي وسياسي، حتى أن بعضهم كان يردد أن نشرة الأخبار في سورية كانت تعكس وجهة نظر آخر فرع أممي يتصل بإدارة التلفزيون. على هذا الأساس، حرم السوريون بشكل تدريجي من وجود إعلام وطني بعيد عن هيمنة السلطة وفسادها، لكن اليوم ومع انتهاء



## عرّف ما يلي: الكادحين



لذلك، حين يقال إن من الضروري والواجب الدفاع عن حقوق الكادحين وعن أجورهم وحقوقهم في التعليم والطبابة المجانية وفي تأمين سكن لائق وعن حقهم في الدفاع عن مصالحهم عبر الاعتصام والإضراب وعبر العمل السياسي، فإن هذا الكلام ليس ترفاً وليس فائضاً عن الحاجة... فالدفاع عن الكادحين هو ذاته الدفاع عن الوطن، كما ينبغي للوطن أن يكون...

بمجرد أن يلبسوا بدلات رسمية ويحملوا حقائب سمسونايت ويحملوا لقب «رجال أعمال»! الكادحون هم ببساطة 90% من السوريين، الذين يعملون بشكل يومي و«يكدحون» بحثاً عن لقمة العيش، وبالكاد يستطيعون تحصيلها؛ هم عمال البناء والنقل والمزارعون والمعلمون وشغيلة الورش والمطاعم والمقاهي وعمال التنظيف والقسم الأكبر من الموظفين وأصحاب المحلات الصغيرة والبسطات... هم باختصار: نحن، أي الشعب السوري.

تمكنت سلطة الأسد من تشويه كم هائل من المصطلحات الإيجابية بسبب كذبها ونفاقها واستغلالها للشعارات الإيجابية في الغايات السلبية، حتى أن سلطة الأسد تمكنت من تشويه مفهوم الوطن والانتماء إليه. بين الكلمات التي تعرضت للتشويه كلمة الكادحين، حين تبجحت سلطة الأسد بأنها تدافع عن حقوق الكادحين والعمال، وفي الحقيقة فإنها امتصت دماءهم واشتغلت بمصلحة الفاسدين الكبار واللصوص، واستطاعت أن تروج قيماً إيجابية لكلمة «رجال الأعمال»، وبات النصابون محترمين

# قدري جميل: سقوط نظام



أجرت صحيفة الأخبار اللبنانية يوم الإثنين 27 كانون الثاني، لقاء موسعاً مع د. قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، حول مجمل المستجدات التي جرت في سورية منذ فرار بشار الأسد. تنشر قاسيون فيما يلي مقتطفات من هذا الحوار، علماً أن اللقاء الكامل منشور على موقع الأخبار على [الرباط المرفق](#)، وسيتم نشره أيضاً على موقع قاسيون الإلكتروني.

● بعد مرور قرابة شهرين على التحول السوري الذي صدم الكثير من الأطراف الداخلية والخارجية، هل تمكنت من رسم سيناريو كامل لما حصل، وتقدير ميزان القوى الحالي وتأثيره في أي عملية سياسية في سورية؟

كنت أتوقع حدوث شيء خلال المدة السابقة، لكن لم أتوقع أن يكون السقوط بهذه السرعة، ولا أظن أن هناك من توقع ذلك، لكن هذا يؤكد نظرية أن النظام كان متهاكاً من الداخل، ويحتاج إلى دفعة بسيطة فقط، خاصة في الجانب الاقتصادي الذي زادت فيه السرقة مع تدهور أوضاع الناس، حتى وصلت آثارها إلى مفاصل الجيش السوري الذي لم يعد لدى المقاتل فيه الرغبة في استمرار القتال فيما أهله في القرى لا يستطيعون تأمين المواد الأساسية للحياة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن الروس طلبوا في الأيام الأخيرة من الأسد التنحي، وتسليم مجلس عسكري لقيادة المرحلة الانتقالية، لكنه رفض، والجيش لم يبادر في هذا المنحى، ربما لأن النضج الذاتي لهكذا سيناريو لم يكن كافياً. أما سياسياً، فكان الأسد يعتقد حسب تقديري بأن «الانتظارية» كسياسة لا تزال مفيدة، أي ترك الأمور للزمن لتغيير الظروف والشخصيات الفاعلة، وهي سياسة كانت تعطي نتائج في مدة حكم والده الرئيس الراحل حافظ الأسد، لكن ذلك زمان مختلف كان فيه توازن آخر، أما في هذا الزمان، فالانتظار سياسياً كان يعني «الموت»، وربما إمكانات بشار الأسد لا تسمح له بصناعة رسمه الجديدة، فهو لم يبدع شيئاً، بل بقي على ما رسمه الأقدمون. وفي هذه الأثناء، كان الروس قد ضاقوا ذرعاً بمماطلته وكذب،

● في ضوء الحديث عن الموقف الروسي، ما مصير المصالح الروسية في سورية من وجهة نظركم؟

الحديث عن عقود روسية في سورية غير دقيق؛ لأن العقود سواء في مرفأ طرطوس أو فيما يخص استثمار الفوسفات، هي عقود بين الدولة السورية وشركات روسية خاصة، وكانت تصاغ بشكل المقصود منه هو الإساءة إلى سمعة روسيا كدولة، وهذا ما حذرنا الروس منه عند الإعلان عن توقيع عقد مع شركة روسية لاستثمار الفوسفات. في عهد حافظ الأسد، تم توقيع اتفاق لاستثمار النفط باسم «تريبكو» مع الأمريكيين، وكانت حصة الولايات المتحدة 49%، وحينها اعترض خالد بكداش في البرلمان السوري على تلك الاتفاقية، فكيف يمكن أن نقبل اليوم بعقد تكون فيه حصة الجهة الخارجية هي 70%، كما في مثال استثمار الفوسفات؟ هذا الأمر، في رأيي، كان مخططاً له من قبل الأسد لتظهير العقود كعقود إذعان، بهدف الإساءة إلى سمعة الروس كجزء من السير في مشروع خطوة مقابل خطوة لإرضاء الغرب. وأخبرنا الجانب الروسي أنه في حال مشاركتنا ضمن

أي حكومة انتقالية مستقبلاً، فإن أول عمل ستقوم به هو إلغاء هذه العقود. أكثر من ذلك، فقد اكتشفنا لاحقاً أن هذه العقود كانت تتم لمصلحة مجموعة قاطرجي بواجهة روسية، أي أسماء تحمل الجنسية الروسية، وتعمل كواجهات للنظام، وهذا يدل على شراكة في الفساد بين شركات روسية خاصة وبين النظام.

● هناك حديث عن مؤتمر حوار وطني، هل تلقينم أي دعوة بخصوصه؟ أو تم التواصل بينكم وبين أي شخصية من الإدارة الجديدة في شأن المؤتمر أو مواعده المتوقع؟

لم تتواصل الإدارة الجديدة معنا، ونحن لن نحاول لأن الكرة عندهم وليست عندنا. والتأخير حتى الآن مؤشر إيجابي، إذا كان للحصول على وقت أطول للعمل على تشكيل لجنة تحضيرية وازنة، تضم شخصيات سياسية لها تاريخها وسمعتها، وذلك على عكس الخطاب المتسرع في الأيام الأولى حول موعد المؤتمر، وتوزيع ألف دعوة، لأننا بحاجة إلى لجنة تضع الأسس المتعلقة بمدخلات المؤتمر: من يحضره وما هي أوراقه، ومخرجاته: ماذا سينتج منه من قرارات للوصول إلى حوار وطني واسع النطاق، ومرحلة انتقالية سلسلة يشارك فيها أوسع طيف ممكن من السوريين. لذلك، في حال كان التأخير هو للتفكير في لجنة تحضيرية، فهو أمر إيجابي.

● انتم مع القرار 2254 كخارطة طريق، بعد إجراء تعديل عليه يتعلق بتحويل التفاوض بين النظام والمعارضة إلى حوار بين السوريين، هل حصلتم على رد من المبعوث الأممي بهذا الخصوص، خلال زيارته الأخيرة إلى دمشق؟

لم نحصل على رد حتى اللحظة، ولم يتم أي تواصل بيننا وبين المبعوث الأممي إلى سوريا،

غير بيدرسون، رغم وجوده في دمشق حالياً، لكن لم يعد ذلك مهماً، والقرار 2254 لا يزال خارطة طريق صالحة للعمل وفقها.

● للأسف، يأتي لقاءنا على وقع توترات أمنية في مناطق مختلفة، وتأخر الاتفاق على هيكلية الجيش، وعدم وضوح مسار الحوار الوطني، هل يملك السوريون القدرة والوقت للتأخر في هذه الالتزامات من دون تهديد السلم الأهلي، خصوصاً في ظل شعور «مكونات» معينة بالتهديد؟

بعد أول حادث ذي طابع طائفي مقبوت في حلب، وهو حرق أحد المقامات الدينية للطائفة العلوية، توقعنا تكرار وتيرة هذه العمليات وتصاعدها، بالاعتماد على أشخاص من الطرفين، بهدف توتر الأوضاع وإيصالها إلى الانفجار، بما يخدم مصالح طرف ثالث لا يرى مصلحة في سورية موحدة وذات سيادة، علماً أن سورية حالياً مفتوحة لكل أجهزة المخابرات السرية الخارجية، ولكل منها خطته وأهدافه. لذلك، من المهم أن نعمل على خطوط متوازنة في أن واحد لمنع تكرار مثل هذه الحوادث، وطبعاً الشروع في الحوار يمكن أن يسهم في نشر الاطمئنان، ويخلق عاملاً من عوامل الاستقرار، لكن حتى ذلك الوقت يمكن البدء بتغيير عقليتنا، وإلغاء كلمتي موالاة ومعارضة من قاموسنا، لأنه لم تعد هناك موالاة ومعارضة بزوال النظام. كما علينا أن نتجرد من الخلفيات الأيديولوجية والسياسية ولو مؤقتاً، لأننا أمام مهمة لا يعلو عليها أي أمر آخر، وهي مهمة إنقاذ سورية، وهي بحاجة إلى توافق بين السوريين، والتوافق يعني مشتركة الحد الأدنى. كما يجب أن نخلق إرادة داخلية لتحقيق ذلك، وهذا أهم دور يمكن أن تلعبه القوى والأحزاب السياسية في الوقت الراهن.

## من المهم أن

نعمل على خطوط متوازنة في أن واحد لمنع تكرار مثل هذه الحوادث وطبعاً الشروع في الحوار يمكن أن يسهم في نشر الاطمئنان



# الأسد كان حتمياً



● وكان لديها برنامج جيد اقتصادي واجتماعي وسياسي، سببها لها عليه.

● هل سيسمح لسورية بالنهوض مجدداً او استعادة موقعها ودورها في الصراع مع إسرائيل؟

سورية غير موحدة تعني الإضرار بالاستقرار، ليس في سورية فقط، وإنما في الدول المجاورة «العراق والأردن وتركيا»، وهذا ما سيدفع تلك الدول إلى العمل على مساعدة سورية في الحفاظ على وحدتها وسيادتها في مواجهة إسرائيل، لأن السيناريو الأخر أي التقسيم يعني مزيداً من التوتر، بما يهدد وجود تلك الدول، ويعرقل خطط الولايات المتحدة للانسحاب واستكمال عمليات تغيير شكل قوتها، من وجود عسكري فظ مباشر إلى نفوذ اقتصادي ومالي وتكنولوجي. إذاً، أعتقد أننا أمام معطيات جديدة تُوجي بوضع دولي يريد استقراراً نسبياً في المنطقة، لكن بالطبع أمريكا تريد الخروج من دون ترك منافس عالمي يحل محلها. كيف سيتم ذلك؟ غير واضح بعد، لكن الأكيد أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عيونه على الموارد الممكنة في غرينلاند وكندا. وهذه معطيات جديدة يجب أخذها في الحسبان.

● الصراع مع العدو الإسرائيلي شكل لعقود جزءاً من الهويات الوطنية للدول القومية التي نشأت بعد الاستقلال، خاصة في بلاد الشام. كيف تقراً مشهد هذا الصراع في ضوء الحروب الأخيرة مع إسرائيل، وتوغلها داخل الأراضي السورية، وانتهيار القدرات العسكرية والدفاعية لسورية؟

بناء على معطيات الوضع الدولي، يمكن توقع أن يشهد عام 2025 أحداثاً مهمة وكبرى كقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وانسحاب إسرائيلي من الجولان السوري المحتل. فمبرر وجود إسرائيل التوسعية العدوانية لم يعد موجوداً. أما بخصوص تصريح ترامب حول ترحيل الفلسطينيين في اتجاه مصر والأردن، فلا أعتقد أنه جدي، ويمكن أن يتراجع عنه.

● هل وضع الاقتصاد السوري اليوم يسمح بتحرير الأسواق بالمطلق؟ وكيف تراقبون عمليات التسريح والإجازات التعسفية التي تقوم بها الإدارة الحالية في المؤسسات الرسمية، بالتوازي مع وعود برفع الأجور 400 في المئة؟

الزيادة التي وعدت بها الإدارة الجديدة هي أقل من الحد الأدنى للأجور الذي نطالب به كحزب إرادة شعبية، بعد احتساب احتياج العائلة المكونة من 4 أفراد. ومع ذلك، لا يمكن تأمين هذه الزيادة بالاعتماد على مساعدات تركية - قطرية لا يمكن أن تغطي سوى أشهر، فزيادة الأجور بحاجة إلى تمويل

● من من القوى السياسية السورية الموجودة حالياً، تسعى إلى تكوين تحالفات وطنية معها يمكن أن تسهم في إعادة بناء النظام السياسي للبلاد؟

يوجد لدينا تواصل مع كل القوى السياسية الموجودة حالياً، والقوى السياسية المختلفة والتجمعات تنبث اليوم كالفطر بعد المطر، رغم أن معظمها تصد اليوم تحت اسم تجمع أو رابطة أو غيرهما، وذلك بسبب الابتعاد عن تسمية الحزب، لأن الناس صارت لديها حساسية من كلمة حزب، بسبب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، لكن بالنهاية الحزب هو ناس تجمعهم فكرة واحدة، وكل هيئة أو تجمع يشاركنا رؤيتنا هو الأقرب إلينا. وفي جبهة التغيير والتحريير إلى جانب حزب الإرادة الشعبية، لدينا إسلاميون يعبر عنهم السيد عبدة النحاس في حركة التجديد الوطني، وقوميون أكراد يعبر عنهم السيد صلاح درويش في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي. ونسعى إلى توسيع مروحة العلاقات مع الجميع من الموجودين، وحباً في المطبخ السياسي هناك مشاريع عدة لتحالفات جديدة، لم تتضح بصورة نهائية، لكن من بيننا تحالف يضم مجلس سورية الديمقراطي مع قوى سورية مجتمعية سياسية.

● كيف تنظرون إلى وضع الأكراد في ظل الخلافات القائمة بين «قوات سوريا الديمقراطية» والإدارة الجديدة؟

يوجد قسم كبير من الفصائل المسلحة موافق على الاندماج في جيش وطني موحد، وقسم آخر يناقش لإيجاد توافقات، وهذا شيء جيد، ومنهم «قوات سوريا الديمقراطية»، فيما بالطبع يوجد قسم لم تعجبه الفكرة. كذلك توجد إشكالية المقاتلين الأجانب الذين لا مستقبل لهم هنا. لكن المهم أن النية موجودة وواضحة لدى الإدارة الجديدة في تشكيل جيش وطني موحد.

● ما السيناريو الأخطر الذي يمكن أن يجهض عودة التطور الطبيعي للحياة السياسية في سورية، بعد أن توقفت نهاية خمسينيات القرن عقب الوحدة مع مصر؟

الانفراد بالسلطة. من المهم أن يعي الجميع أن السلطة السابقة أسقطها الشعب السوري، وأرادت الظروف والمصادفات أن تتصدر المشهد قوة محددة، وهذه القوة «برافو عليها»، لكن أظن أنها مقتنعة بأنها لولا الدعم الشامل والمباشر وغير المباشر من السوريين كلهم في مناطق وجودهم كلها ضمن المحافظات كلها، لم يكن لها أن تحقق ذلك. ومن المهم تذكيرها بأن السلطة يمكن أن تأتي بقوة البندقية، لكنها لا يمكن أن تستمر بقوة البندقية من دون توافق المجتمع ورضاه، وفي حال حصلت على هذا التوافق،

الوضع الحالي لتأمين الأموال اللازمة لعودة اللاجئين. وانطلاقاً من هذه النقطة، تحاول السلطة الجديدة الحصول على الشرعية الدولية، فحتى اليوم هي غير معترف بها، وحتى لو كانت السلطة الحالية تتمتع ببعض الشعبية، لكنها دولياً لم تأخذ الشرعية بعد، وهذا يتطلب أولى قبل الحديث عن تمويل عودة اللاجئين، ورفع العقوبات الجزئي لا يحل المعضلة. بل يجب الاعتراف بالدولة السورية بشكلها الجديد، وهذا الشكل ما زال بحاجة إلى تعديلات، وبالتالي بحاجة إلى عمل للحصول على اعتراف دولي، وبعدها ننظر كرم الدول التي لعبت دوراً ما في تخريب سورية لتلعب دوراً في بنائها. وفيما يخص إعادة الإعمار، من المهم لفت النظر إلى أن الدول المانحة الأساسية هي الدول العربية، فيما الشركات التي تقدم لتوظيف هذه المنح في سورية هي عادة شركات غربية في معظمها أوروبية، تعاني من ركود اقتصادي، وبالتالي هدفها تشغيل شركاتها وليس بناء سورية. ومن هنا، قد يكون من الموضوعية البحث في الخيارات التركية والصينية لمشروع إعادة الإعمار. وبالطبع في هذا السياق، من المرجح أن تستحوذ تركيا على مشاريع إعادة الإعمار بالدرجة الأولى، ولو كان هناك خيار فالصين هي الأفضل لناحية السرعة وعروض الأسعار، لكن الصين بحاجة إلى حل قضية المسلحين الإيغور في سورية.

● ختاماً، كيف تنظرون إلى المستقبل؟ هل انتم متفائلون؟

لا يوجد ثوري غير متفائل وإلا لماذا نعمل؟ «تشاؤم العقل، وتفاؤل الإرادة» كما يقول غرامشي، وعندما يصبح الوضع صعباً سنفكر كيف المخرج، وحتى لو كانت الفرصة عشرين في المئة فهي بالنسبة إلينا فرصة، ويجب بذل الجهود في اتجاهها حتى تكبر. وبهكذا إرادة، والإرادة عامل مهم في العمل السياسي، يمكن القول: إن ما يجري هو بداية التاريخ ونحن محكومون بالانتصار.

حقيقي يتعلق بزيادة الإنتاج الوطني. أما تحرير التجارة والأسواق، فلم ينتج منه حتى اليوم إلا إلغاء المواد المدعومة ودور الدولة في تأمين الخبز مثلاً والمازوت والبنزين، وهي مواد صارت كلها خاضعة للأسعار الحرة. هذا مقبول إذا كان الأجر حراً أيضاً، لكن حتى اليوم لا يزال الأجر مكبلاً، وتحررت الأسعار، وهذا عيب ولا يجوز وليس عدلاً. زيادة الأجور بحاجة إلى تمويل حقيقي، أي عبر زيادة الإنتاج الحقيقي في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء. وهذا يتطلب في ظروفنا الحالية تأمين السوق الواحدة، والذي لا يمكن تحقيقه من دون وحدة سورية وسيادتها، إذ إن الوحدة لا تعني فقط رفع العلم، بل تعني وحدة البلاد اقتصادياً وتأمين الدورة الاقتصادية الشاملة والأساس المادي لرفع الإنتاج، وبالتالي توفير الأساس المادي لرفع الأجور، إذاً الغينا عامل الفساد، وذلك، يبرز مدى تلاصق السياسي بالاقتصادي، وحتى اليوم لم يظهر خير الإدارة الجديدة من شرها في هذا الخصوص، علماً أنه هو المقياس والمؤشر لنستطيع نحن والشارع كله تحديد الموقف من النظام الجديد على أساس قدرته على تلبية احتياجات الناس. وهنا فرصة للتذكير بأن الفساد في المراحل الأخيرة من عمر السلطة البائدة كان يبتلع بالحدود الوسطية 70 بالمئة من الناتج الإجمالي، فيما كان الفاقد الاقتصادي الذي يذهب بالفساد لا يتجاوز الخمسة بالمئة في السبعينات. لذا، تراقف سقوط النظام مع تحسن الأسعار بنسبة 20-30%، وهذه النسبة البسيطة هي ما كان يتم اقتطاعه على الحواجز العسكرية فقط، أي إن السلوك الاقتصادي للسلطة البائدة كان له دور كبير في سقوطها، فهو كان يقطع بالمنشار الغصن الذي يجلس عليه.

● ماذا عن ملفي عودة اللاجئين وإعادة الإعمار؟ تمويل العودة هو موضوع اقتصادي داخلي أولاً، وثانياً: هو له علاقة بالدول العربية والدول المانحة ومدى رضاها عن

يجب الاعتراف بالدولة السورية بشكلها الجديد وهذا الشكل ما زال بحاجة إلى تعديلات وبالتالي بحاجة إلى عمل للحصول على اعتراف دولي



# تغذية المصارف بالعملة من الفئات الصغيرة والانعكاسات الاقتصادية



أعلن مصرف سورية المركزي عن تهيئة الأجواء لتغذية المصارف العامة والخاصة بالعملة السورية من الفئات النقدية «1000-500-200-100» ليرة بهدف تلبية احتياجات السحب والتحويلات المصرفية.

في المعروف النقدي يمكن أن تضغط على سعر الصرف، ما يؤدي إلى مزيد من التراجع في قيمة الليرة. كذلك فإن توفر السيولة قد يؤدي إلى زيادة طلب المواطنين على سحب أموالهم بدلاً من تركها في المصارف، مما يفاقم من أزمة الثقة بالنظام المصرفي المهزوزة أصلاً. ومع تراجع الثقة بالليرة، قد يتزايد اعتماد المواطنين والتجار على الدولار والعملات الأجنبية في معاملاتهم اليومية، أي مزيد من انتشار الدولار.

## صعوبات في التعامل بالأسواق بالفئات النقدية الصغيرة

مع ضخ كميات كبيرة من الفئات الصغيرة مثل 100 و200 ليرة، ستظهر عدة مشاكل عملية في التداول النقدي، منها: حاجة المواطنين لحمل كميات ضخمة من الأوراق النقدية، وذلك نظراً لانخفاض قيمة هذه الفئات، حيث سيضطر المواطن إلى حمل رزم كبيرة من الأموال لإجراء عمليات شراء يومية بسيطة، ما يسبب إرباكاً للمستهلكين والتجار على حد سواء.

استبدال العد بالوزن في الأسواق، وذلك لصعوبة عد كميات كبيرة من الأوراق النقدية الصغيرة، حيث سيلجأ التجار والباعة إلى قياس الأموال بالوزن بدلاً من عدّها، مما يزيد من مخاطر التلاعب والتزوير، ويؤدي إلى مزيد من العشوائية في المعاملات التجارية.

اهتراء الأوراق النقدية بسرعة، والفئات الصغيرة أكثر عرضة للتلف نتيجة كثرة الاستخدام، ما يعني الحاجة المستمرة لاستبدالها، الأمر الذي قد يشكل عبئاً إضافياً على المصرف المركزي.

يأتي هذا القرار في ظل أزمة اقتصادية خانقة تعاني منها البلاد، حيث يشهد الاقتصاد السوري تذبذباً في قيمة الليرة وارتفاعاً في معدلات التضخم. فما هي الدوافع وراء هذا الإجراء، وما هي تأثيراته المحتملة على الاقتصاد والمواطن، وما هي الصعوبات التي ستواجه التعاملات النقدية في الأسواق؟

## الدوافع المحتملة للقرار

يبدو أن المصرف المركزي يهدف لتحسين السيولة النقدية من خلال ضمان توفر النقد في فروع المصارف العاملة لتلبية طلبات السحب والتحويلات المالية. مع ما يتبع ذلك ربما من رغبة في تحفيز النشاط الاقتصادي عبر ضخ السيولة النقدية التي يمكن أن تسهم في تسهيل عمليات البيع والشراء وتحريك العجلة الاقتصادية، وربما للتغطية والتخفيف من أزمة شح السيولة التي تعاني منها البلاد بسبب السياسات المالية والنقدية المتبعة، حيث قد يكون هذا القرار دافعاً لمعالجة هذه المشكلة أيضاً.

## الآثار السلبية على الاقتصاد والمواطن

إذا كانت هذه السيولة النقدية التي سيتم طرحها ناتجة عن طباعة جديدة دون غطاء إنتاجي، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار بشكل متسارع، مما يضعف القدرة الشرائية للمواطنين أكثر مما هي عليه، مع زيادة في معدلات التضخم.

ومع تزايد التضخم، ستفقد المدخرات قيمتها الحقيقية، مما يدفع المواطنين إلى البحث عن وسائل أخرى للحفاظ على أموالهم، مثل شراء الدولار أو الذهب.

بالإضافة إلى ذلك فإن أي زيادة غير مدروسة

تدهور القدرة الشرائية وتفاقم معاناة المواطنين، بدلاً من تحسين الأوضاع الاقتصادية.

وحي يكون هذا القرار ذا تأثير إيجابي، لا بد من اتخاذ إجراءات مصاحبة تقلل من مخاطره، مثل: تعزيز الإنتاج المحلي لخلق قيمة حقيقية تدعم استقرار الليرة وهو الإجراء الأهم، بالتوازي مع ضبط الأسواق والأسعار لمنع التضخم الجامح الذي قد ينتج عن زيادة الكتلة النقدية.

وكذلك إعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي عبر سياسات مالية واضحة تمنع انهيار قيمة العملة، مع التشجيع على تقبيل الاعتماد على التبادل النقدي من خلال التوسع في الدفع الإلكتروني وتسهيل استخدامه.

## التأثير على المستوى المعيشي للمواطنين

بنتيجة تنفيذ الإجراء أعلاه من قبل المصرف المركزي سيواجه التجار صعوبات في تخزين ونقل وحساب هذه الفئات النقدية الصغيرة، مما قد يدفعهم إلى زيادة الأسعار لتعويض هذه التكاليف التشغيلية الإضافية، ما يعني زيادة معاناة الغالبية من الفقراء، فمع ارتفاع الأسعار سيدخل المواطن ذو الدخل المحدود والمفقر صعوبة أكبر في تأمين احتياجاته اليومية.

## ما المطلوب لمواجهة التحديات؟

إن ضخ السيولة النقدية في الأسواق دون معالجة الأسباب الحقيقية لأزمة الاقتصاد قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تزيد من

## تحديات التحول إلى محاصيل أخرى

من الصعب في الكثير من الأحيان استبدال محصول تقليدي مثل التبغ بمحاصيل أخرى بسهولة. فالانتقال إلى زراعة محاصيل جديدة يتطلب وقتاً، بالإضافة إلى خبرات وتقنيات جديدة قد تكون مفقودة. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تواجه هذه المحاصيل الجديدة مشاكل تتعلق بالطلب المحلي والعالمي، مما قد يؤدي إلى تقلبات اقتصادية وزراعية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية الأراضي التي تتم زراعتها بمحصول التبغ هي أراضٍ جبلية من الصعب استثمارها في محاصيل أخرى، وهي متركزة في طرطوس واللاذقية. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الانتقال المفاجئ من زراعة محصول رئيسي إلى آخر قد يخلق حالة من القلق لدى المزارعين المرتبطين حياتياً ومعيشياً مع زراعة التبغ، فمثل هذه الانتقالات ستكون محفوفة بالمخاطر المالية والاجتماعية، مما

متنوعة.

ولا يغيب عن الذهن هنا أن إنهاء زراعة التبغ وصناعته المحلية الملحقة سيعني زيادة الحاجة للاستيراد لسد نقص احتياج الاستهلاك المحلي من منتجاته المصنعة، أي خسارة المزيد من القطع الأجنبي.

## فقدان فرص العمل ومصدر العيش

يعمل الآلاف من الأسر السورية في زراعة التبغ وتصنيعه، وسيتأثر هؤلاء بشكل مباشر إذا تم استبداله بمحاصيل أخرى.

فهذا التوجه سيؤدي إلى فقدان الآلاف فرص العمل التي توفرها هذه الزراعة والصناعة، وهو ما سيؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الأسر التي تعتمد على هذا القطاع كمصدر رئيسي لدخلها ومعيشتها.

تسعى وزارة الزراعة في حكومة تسيير الأعمال إلى استبدال زراعة التبغ بزراعات أخرى، وهو قرار قد يحمل في طياته الكثير من السلبيات التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني وصناعة التبغ في البلاد، وكذلك على آلاف الأسر التي تعمل على زراعته وتعيش من مردوده.

وفيما يتعلق بهذه القضية، يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط التي تعكس الأبعاد السلبية لهذا التوجه.

## التأثير على الاقتصاد الوطني

يعتبر محصول التبغ أحد المحاصيل الهامة التي تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال صناعة السجائر التي تعتبر مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى الجزء التصديري من المحصول ومن منتجاته المصنعة.

فالاستغناء عن زراعة التبغ قد يضر بهذه الصناعة ويؤدي إلى تقليص الإيرادات من التصدير، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني الذي يعاني من تحديات اقتصادية



بعناية في سلبيات هذا التوجه الرسمي من قبل حكومة تسيير الأعمال، وإعادة النظر به ملياً، خصوصاً فيما يتعلق بتأثيره على الاقتصاد الوطني والأسر التي تعمل في هذه الزراعة والصناعات المرتبطة بها، وتعيش من مردودها.

قد يسبب مزيداً من التوترات في المجتمعات الريفية، ومن المؤكد أن سورية بغنى عنها حالياً ومستقبلاً!

## إعادة التفكير والنظر بالتوجه الحكومي

أخيراً ربما من المهم أن يتم التفكير

# تفشي السوق السوداء للصرف... آثار كارثية على المواطن والاقتصاد



شهدت سورية منذ سقوط السلطة البائدة تفشياً غير مسبوق لظاهرة السوق السوداء للصرف، حيث باتت هذه السوق تتحكم بسعر الدولار أمام الليرة السورية في ظل غياب أي دور حقيقي للمصرف المركزي أو الجهات الرسمية لضبط الوضع.

عملية نهب كبيرة وواسعة ومسيطر عليها من قبل كبار حيتان هذه السوق على حساب المواطنين وعلى حساب الاقتصاد الوطني، مع صفحات مداراة من قبل هؤلاء تدعي تحسن قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية لتكريس نهبهم، الأمر الذي تعريه نشرات المصرف المركزي الدورية التي ما زالت تسعر الدولار بـ13000 ليرة، كما تفضحه أسعار السلع في الأسواق التي لم يطرأ عليها تغير يذكر يوازي التغير في سعر الصرف في السوق الموازي. فالدور الغائب للمصرف المركزي وعدم اتخاذ إجراءات فاعلة لكبح السوق السوداء أدى إلى تفاقم الأزمة. فغياب أي تدخل رسمي جعل المضاربين والتجار يتحكمون بسعر الصرف، مما جعل الدولة تبدو عاجزة عن ضبط الأسواق أو تقديم أي حلول اقتصادية حقيقية.

## تجميد الأعمال والمزيد من التدهور

على الطرف المقابل فإن تقلبات سعر الصرف وعدم استقرار العملة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي والسياسي، دفع بالكثير من التجار والمستثمرين إلى تجميد أعمالهم أو تحويل أموالهم إلى الخارج، فالكثير من الأنشطة الاقتصادية باتت معطلة وشبه متوقفة، ومع استمرار المضاربات غير المنظمة، تتجه البلاد نحو تضخم متسارع يجعل من أي محاولة لضبط الأسعار أو تحسين الأوضاع المعيشية أمراً في غاية الصعوبة.

فبعد سقوط السلطة، تحولت السوق السوداء للصرف من نشاط يتم في الخفاء إلى ممارسات علنية، وسط فوضى اقتصادية وغياب للرقابة المالية.

هذا الواقع ألقى بظلاله الثقيلة على المواطنين ومعيشتهم، وأدى إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد السوري.

## غياب الرقابة وإضعاف الثقة بالدولة

غياب الرقابة المالية شجع تجار العملة والمضاربين الذين يتحكمون بأسعار الصرف لزيادة نشاطهم وتوسيعه، حيث يتم رفع أو خفض سعر الدولار بناءً على مصالح كبار المضاربين وليس بناءً على معطيات اقتصادية حقيقية. هذا الأمر عزز من سيطرة فئة قليلة على سوق العملات، بينما يدفع المواطن العادي الثمن الأكبر.

فالفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي للصرف («13,000 ليرة للدولار») وسعر السوق السوداء الذي وصل إلى («9,000 ليرة») أدت إلى فقدان الليرة السورية لقيمتها الفعلية في التعاملات التجارية، حيث باتت الأسواق تعتمد على الدولار أو حتى العملات الأجنبية الأخرى كبديل موثوق، مما يضعف الثقة بالليرة، كما يضعف السيادة النقدية للدولة.

## عملية نهب كبيرة مسيطر عليها

ما يجري في سوق الصرف الموازي هي

فرض رقابة مشددة على عمليات المضاربة وتشديد العقوبات على تجار العملة غير الشرعيين، ووضع قوانين صارمة لضبط الأسعار ومنع المضاربة بما يحد من الفوضى الاقتصادية ويمنع التجار من استغلال تذبذب الليرة لتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المواطنين.

بالإضافة إلى ما سبق فإن دعم القطاعات الإنتاجية وتقديم التسهيلات اللازمة لها يمكن أن يحد من الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي يقلل الضغط على الطلب على الدولار، مما يساعد في استقرار سعر الصرف تدريجياً، ويحسن فعلياً من قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية.

فاستمرار تفشي السوق السوداء للصرف في سورية دون أي حلول جذرية سيؤدي إلى المزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث يدفع المواطن الأكبر الثمن لهذه الفوضى.

## التدخل العاجل والضروري

إن غياب الرقابة المالية واستمرار المضاربة بغياب أي سياسة نقدية واضحة يهددان الاستقرار الاقتصادي للبلاد، مما يستدعي تدخلاً فورياً من الجهات الرسمية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

فعلى الجهات المسؤولة إعادة النظر في السياسة النقدية من خلال اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة لضبط سوق الصرف، مثل

## سياسات السوق المفتوح والمنافسة غير العادلة



الدولة على تمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية.

## أثر هذه السياسات على سوق العمل

بسبب إغلاق المصانع المحلية وتسريح العمال، نتيجة ضعف الطلب على المنتجات المحلية، سترتفع معدلات البطالة.

وبسبب تراجع فرص العمل المنظمة وندرتها ستنتشر العمالة غير الرسمية وغير المنظمة، مع غياب التأمينات الاجتماعية وضعف الأجور، أي مزيد من الفقر. كذلك فإن ضعف الحوافز الاستثمارية وزيادة المخاطر على المستثمرين المحليين ستؤدي إلى هجرة الكفاءات المحلية وهروب رأس المال المحلي إلى الخارج.

## بعض النتائج السلبية الأخرى لهذه السياسات

تراجع الإنتاج المحلي سيزيد الاعتماد على الاستيراد، مما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي الأجنبي، وبالتالي ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب تفوق

المنخفضة والجودة المدعومة للسلع الأجنبية. ما سبق قد يؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع والشركات المحلية بسبب عدم قدرتها على مواجهة المنافسة غير العادلة، مع ما يرافق ذلك من تسريح للعمال وارتفاع معدلات البطالة.

## المنافسة غير العادلة

وتأثيرها على الاقتصاد الوطني تستفيد الشركات الأجنبية من دعم حكومي قوي في بلدانها، في حين تواجه الشركات السورية تحديات مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف البنية التحتية، والنتيجة هي عدم تكافؤ الفرص بين المنتجين المحليين والأجانب. إن استحوذت الشركات الكبرى أو المستوردون الرئيسيون على السوق يعني تحكمهم في الأسعار وزيادة التكاليف على المستهلكين، والنتيجة هي زيادة انتشار ظاهرة الاحتكار والاستغلال.

وبنتيجة تخفيض التعرفة الجمركية ستضعف الإيرادات الحكومية وتقل، مما ينعكس سلباً على قدرة

شهدت سورية بعض التحولات الاقتصادية خلال الفترة القريبة الماضية شملت تخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، مع تكريس تبني سياسات السوق المفتوح وتحرير التجارة من قبل حكومة تسيير الأعمال.

وعلى الرغم من الفوائد النظرية لهذه السياسات كما يتم الترويج والتسويق لها، مثل تعزيز التجارة وزيادة تدفق الاستثمار، إلا أنها تحمل أيضاً آثاراً سلبية خطيرة على الإنتاج المحلي، والمنافسة العادلة، وسوق العمل، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

## التأثير على الإنتاج المحلي

إن تخفيض الجمارك والسماح بتدفق السلع المستوردة بسهولة إلى الأسواق السورية يؤدي إلى إغراق السوق المحلي بمنتجات أجنبية منخفضة التكلفة، ما يضعف الطلب على المنتجات المحلية.

ومع تراجع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، لن تستطيع المصانع المحلية مجاراة الأسعار

كافية للإنتاج المحلي، سيؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني. لذلك، من الضروري أن تعتمد الدولة سياسات متوازنة، الأولوية فيها لتعزيز الإنتاج المحلي، ودعم الصناعات الوطنية، وذلك لكي تحمي سوق العمل من التدهور، ولتضمن نمواً اقتصادياً مستداماً ومستقراً.

الواردات على الصادرات، بالإضافة إلى تراجع مستوى المعيشة نتيجة التضخم الناتج عن تقلبات الأسواق العالمية واعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

## الحل بتعزيز الإنتاج المحلي

ختاماً يمكن القول إن تطبيق سياسات السوق المفتوح، دون توفير بيئة تنافسية عادلة وحماية

# إلغاء المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.. تداعيات اقتصادية وسلبات متوقعة



في خطوة مفاجئة، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء قراراً بإلغاء المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، وهي مؤسسة عامة كانت تلعب دوراً محورياً في تأمين احتياجات البلاد من السلع الأساسية خلال العقود الماضية، مثل القمح والأعلاف والأسمدة والأدوية والسكر والرز وغيرها، وقد بدأ يتقلص ويتشوه دورها مع تبني السلطة الساقطة لسياسات الانفتاح الاقتصادي وتفشي النهب والفساد وتغولته في بنية جهاز الدولة، ثم توقف هذا الدور خلال سنوات الحرب والأزمة.

السلبية الثالثة، سيتم حصادها من خلال نقص المواد الأساسية نتيجة المضاربات والاحتكار، فمن المعروف أن بعض التجار يلجؤون إلى تخزين السلع الأساسية بهدف رفع أسعارها لاحقاً، خاصة في ظل تراجع دور الدولة في الرقابة المباشرة. ومع إلغاء دور المؤسسة، ستصبح السوق أكثر عرضة للمضاربات، مما يؤدي إلى أزمات دورية في توافر القمح والأدوية والأعلاف، وغيرها من الأساسيات، كمواد ولسع حيوية للحياة اليومية، وللقطاع الزراعي والصحي، وبقية القطاعات الاقتصادية الهامة الأخرى.

## بعض السلبات الاقتصادية العامة

السلبية الأولى هي فقدان الدور الحكومي في ضبط السوق، فالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية بحسب مهامها المفترضة تلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، مما يساهم في استقرار الأسعار. أما الآن، ومع انسحاب الحكومة من هذا المجال، ستعتمد السوق على القطاع الخاص فقط، والذي لن يكون قادراً على تحقيق هذا التوازن بالفعالية نفسها، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي.

السلبية الثانية هي التأثير السلبي المباشر على المزارعين والقطاع الزراعي، فتأمين الأعلاف والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة كان يساعد المزارعين في الحفاظ على الإنتاج المحلي. ومع تحرير السوق سيواجه المزارعون صعوبة في الحصول على مستلزماتهم الأساسية بأسعار مناسبة، مما سيدفع الكثيرين إلى تقليص الإنتاج الزراعي، أو التوجه إلى زراعات أقل

وقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً حول آثاره السلبية المحتملة على الاقتصاد السوري، خاصة فيما يتعلق بتأمين المشتريات الضرورية، ودور القطاع الخاص في سد الفجوة الناجمة عن غياب دور المؤسسة.

## سلبات القرار على تأمين المشتريات الأساسية

السلبية الأولى ستتمثل بارتفاع الأسعار نتيجة احتكار القطاع الخاص، فمع انتقال مهام استيراد وتأمين السلع إلى القطاع الخاص، ستبرز مخاوف حقيقية ومشروعة من نشوء احتكارات تجارية تتحكم بالأسعار، خاصة في ظل غياب الرقابة الصارمة. فالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية من المفترض أن تعمل على توفير هذه السلع بأسعار مدعومة أو قريبة من التكلفة، في حين أن القطاع الخاص سيسعى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

السلبية الثانية ستظهر على شكل تراجع وضعف القدرة على تأمين الاحتياجات الاستراتيجية، فمن واجبات المؤسسة الافتراضية العمل على شراء القمح والأعلاف والأدوية وغيرها من الأساسيات بموجب عقود حكومية، تضمن توريدها بشكل مستمر، حتى في الأوقات الصعبة. أما مع نقل هذه المسؤولية إلى القطاع الخاص، فسيصبح تأمين هذه المواد رهناً بتقلبات السوق، والأوضاع الاقتصادية، والعقوبات، والتقلبات في أسعار الصرف، مما سيؤدي إلى تأخير في الاستيراد أو تقليص في حجم الإمدادات.

تكلفة وأقل إنتاجية، ما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي.

السلبية الثالثة والأخطر هي تراجع قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، في الأزمات تلجأ الدول إلى التدخل المباشر في السوق عبر مؤسساتها الحكومية لتأمين المواد الأساسية وضبط الأسعار. ولكن مع إلغاء هذه المؤسسة، تفقد الدولة إحدى أهم أدواتها في التعامل مع التقلبات الاقتصادية، ما يزيد من حدة الأزمات، خاصة في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية. السلبية الأخيرة التي لا تقل سوءاً عن كل ما سبقها هي فقدان العديد من الوظائف الحكومية، فالغاء المؤسسة يعني تسريح عدد كبير من العاملين فيها، مما يفاقم مشكلة البطالة، خاصة وأن بدائل فرص العمل في القطاع الخاص ليست متاحة، ناهيك عن كونها غير مستقرة وبشروط استغلالية ومحقة.

## إعادة الهيكلة ضرورة بدلاً من الإلغاء

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المعقدة التي تمر بها سورية حالياً، فإن إلغاء المؤسسة العامة للتجارة الخارجية هو قرار يحمل بطياته تداعيات سلبية كثيرة على المدنيين القصير والطويل. وفي ظل ضعف الرقابة على القطاع الخاص، فإن هذا التحول سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة الاحتكار، وتراجع قدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الأساسية. لذا يبقى السؤال الأهم: هل هناك بدائل أكثر

حكمة من إنهاء المؤسسة ودورها؟ تبدو الإجابة بسيطة جداً، فإعادة هيكلة المؤسسة، لاستعادة دورها الهام المفترض بعيداً عن أوجه النهب والفساد، ربما هي الضرورة بهذه المرحلة بدلاً من الغائها بالكامل!

## قطاع النفط أيضاً نحو الخصخصة والتفريط!

قال مدير العلاقات العامة في وزارة النفط، أحمد السليمان: «إن الحكومة تدرس حالياً خطة لخصخصة المصانع والمصافي، مشيراً إلى أن العقوبات المفروضة على سورية تؤثر على الاستثمار في قطاع النفط، حيث تنتظر الشركات رفع العقوبات لتمكين من إدخال معداتها والبدء بالعمل».

### معن الأمير

الدعوات إلى خصخصة القطاع العام، وضمناً القطاعات السيادية كقطاع النفط والموانئ، لم تتوقف منذ تسمية حكومة تصريف الأعمال والبدء بمهامها قبل أكثر من شهر، وعادة ما تأتي هذه الدعوات تحت شعارات تحسين الكفاءة وجذب الاستثمارات الأجنبية واقتصاد السوق الحر، وغيرها من الشعارات الليبرالية التي استهكتها السلطة الساقطة بالطريقة نفسها، وكانت التبعات كارثية على الواقع الاقتصادي والمعيشي لغالبية



بعد خصخصتها، سيشهد هذا القطاع تدهوراً في البنية التحتية نتيجة تراجع الاستثمارات في الصيانة والتحديث بغاية تخفيض الإنفاق والتكاليف، مما يؤثر على الإنتاج ويزيد من الاعتماد على واردات الطاقة.

وفي حالة حدوث أزمات سياسية أو اقتصادية جديدة، قد يصبح من الصعب على الحكومة إعادة تأهيل القطاع أو استعادته بالكامل إذا كان قد تم بيعه للقطاع الخاص، ما يجعل الاقتصاد السوري أكثر هشاشة.

تفويت فرصة الاستثمار في هذا القطاع الحيوي على القطاع العام سيؤدي إلى زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي، حيث يحصل المستثمرون الجدد على أرباح كبيرة بينما يعاني المواطنون من تداعيات ذلك.

أخيراً نعيد التأكيد على أن رسم الاستراتيجيات الاقتصادية للبلاد، ووضعها بالتنفيذ، يجب أن تحظى بتوافق رسمي وشعبي يعكس مصلحة البلاد والعباد، ويضمنها.

زيادة معدلات البطالة، فالخصخصة في المصافي والمصانع النفطية قد تؤدي لتقليص عدد الوظائف واستبدال العمالة بغيرها، وربما بعمالة أجنبية، مما يزيد من معدلات البطالة، أي مزيد من الإفقار في ظل أزمة اقتصادية خانقة.

انخفاض الرقابة الحكومية، فالخصخصة ستضعف الرقابة الحكومية المباشرة على هذا القطاع الاستراتيجي، مما يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل غير مسؤول أو غير مستدام، بالإضافة إلى تدهور في جودة الخدمات والمنتجات النفطية.

تعميق الاعتماد على الشركات الأجنبية، فالخصخصة قد تفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستحواذ على هذا القطاع، مما يزيد من سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد المحلي ويزيد من تبعية سورية للدول والشركات الأجنبية، ما يضر بالسيادة الوطنية. تدهور البنية التحتية، ففي حال عدم متابعة الحكومة للمصانع والمصافي

المحتمل أن تؤدي إلى رفع الأسعار على المواطنين والمنتجين، حيث سيسعى المستثمرون الجدد إلى تحقيق وفرة من الأرباح، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الوقود والمنتجات النفطية الأخرى، مما يثقل كاهل الأفراد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ويزيد من تكاليف الإنتاج في ظل تراجع ما يزيد من تدهوره وضعفه.

السوريين. الخصخصة في قطاع النفط والغاز في سورية ستحمل العديد من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد. ومن بين أبرز الآثار السلبية المحتملة يمكن سرد الآتي باختصار: ارتفاع الأسعار، فالخصخصة من

# استضافة الطلاب الجامعيين في أي جامعة... الإيجابيات والسلبيات



أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً يسمح باستضافة الطلاب بين الجامعات الحكومية وفروعها للعام الدراسي 2024-2025، وفق شروط محددة.

يُعد القرار أعلاه تحولاً مهماً في سياسات التعليم العالي، بما في ذلك سياسات الاستيعاب الجامعي المطبقة منذ عقود، حيث يهدف كما يبدو إلى تيسير ظروف الدراسة للطلاب، وتحقيق مرونة أكبر في العملية التعليمية، لكنه يحمل في طياته العديد من الإيجابيات والسلبيات التي قد تؤثر على الجامعات والطلاب والمنظومة التعليمية ككل. فما هي النتائج المتوقعة؟!

## اشتراطات محدودة

بين القرار أن الاستضافة تتطلب موافقة رئيس لجنة تسيير الأعمال في الجامعة، بناء على اقتراح عميدي الكليتين في الجامعة الأم والمضيف، وترفع مع طلب الاستضافة أسماء المقررات التي يمكن للطلاب تقديمها في الكلية المضيفة، بشرط أن تتطابق بنسبة لا تقل عن 75% مع مقررات الكلية الأم. كما يلزم الطالب بتقديم المقررات المماثلة العملية والنظرية في الكلية المضيفة، بينما تُقدّم المقررات غير المماثلة في الكلية الأم. وأشار القرار إلى ضرورة رفع الكلية المضيفة نتائج المقررات التي أكملها الطالب إلى الكلية الأم، بعد كل دورة امتحانية.

## الإيجابيات المنشودة

يمكن اختصار الإيجابيات المنشودة بما يلي: تخفيف الأعباء على الطلاب، حيث يسمح القرار للطلاب بالدراسة في جامعات أقرب إلى أماكن سكنهم، مما يخفف عنهم أعباء السفر والإقامة، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. تحقيق نوع من العدالة بين الطلاب، فالقرار يساعد في منح فرص متكافئة لجميع الطلاب، خصوصاً الذين يواجهون صعوبات في الدراسة بسبب بعد جامعاتهم عن مناطق سكنهم، أو بسبب الظروف المعيشية الصعبة. مرونة أكبر في العملية التعليمية، فالقرار يمنح الطلاب حرية اختيار الجامعة التي تناسب ظروفهم الأكاديمية أو الجغرافية، ما يساهم في تحسين تحصيلهم العلمي ويقلل من نسب التسرب الجامعي.

## السلبيات المحتملة

يمكن اختصار السلبيات المحتملة بما يلي: اختلال التوازن في توزيع الطلاب، فالقرار قد يؤدي إلى إقبال عدد كبير من الطلاب على جامعات معينة بسبب سمعتها أو قربها من أماكن سكنهم، مما قد يزيد الضغط على هذه الجامعات، بينما تبقى أخرى أقل كثافة. الصعوبات الإدارية واللوجستية، فقد تواجه الجامعات تحديات في إدارة استيعاب الطلاب الجدد، خصوصاً فيما يتعلق بالمختبرات، المواد الدراسية، السكن الجامعي، والبنية التحتية الخاصة بالقاعات الدراسية. الإشكالات الأكاديمية في التكافؤ بين الجامعات، فالجامعات تتبع أنظمة تدريس مختلفة قليلاً، مما يؤدي إلى عدم التوافق في المناهج، وصعوبة التأقلم للطلاب المنتقلين حديثاً. التأثير على جودة التعليم، فإذا لم يتم تنظيم الاستضافة بشكل مدروس، فقد يؤدي إلى زيادة أعداد الطلاب في بعض الجامعات إلى حد يؤثر على جودة التعليم فيها، من حيث توفر الأساتذة، والموارد التعليمية، والتقييم الأكاديمي. زيادة الضغط على الخدمات الجامعية، مثل «السكن الجامعي، المكتبات، والمختبرات...»، التي قد تتأثر بشكل كبير إذا لم تكن هناك خطة واضحة لتوزيع الطلاب بطريقة متوازنة.

## إعادة تقييم سياسات القبول والاستضافة

مع مرور الوقت، ستحتاج الوزارة إلى مراجعة القرار وإجراء تعديلات وفقاً للنتائج الفعلية له، خاصة بحال تطلبت الظروف تمديدته إلى عام آخر، مثل وضع قيود واشتراطات إضافية على الاستضافة في بعض الجامعات، أو تحديد معايير معينة للانتقال. فالقرار قد يمثل خطوة مهمة نحو مرونة أكبر في النظام التعليمي الجامعي في سورية، ولكنه يتطلب تنظيماً دقيقاً لضمان تحقيق التوازن بين استفادة الطلاب وعدم إلحاق ضرر بالعملية التعليمية. فنجاح القرار يعتمد على قدرة الجامعات والوزارة على وضع خطط مدروسة لتوزيع الطلاب بشكل عادل، وتحسين الخدمات الجامعية بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة، وصولاً إلى التعديلات المطلوبة على مستوى سياسات القبول والاستيعاب الجامعي، بما يضمن حق استكمال التعليم في المرحلة الجامعية، وبما يلبي ويحقق المصلحة الوطنية.

## النتائج المتوقعة

تحقيق راحة للطلاب المستهدفين وتحسين ظروفهم الدراسية، فالقرار قد يؤدي إلى تحسين أداء الطلاب الذين كانوا يعانون بسبب البعد الجغرافي عن جامعاتهم الأصلية، مما قد يعكس إيجاباً على نتائجهم ومعدلاتهم. مقابل ذلك سيكون هناك زيادة ضغط على بعض الجامعات، خاصة إذا لم تكن هناك آلية دقيقة لتنظيم توزيع الطلاب، فقد تعاني جامعات معينة من الاكتظاظ الزائد، بينما تبقى جامعات أخرى دون الاستفادة الكاملة من إمكانياتها. كذلك قد يدفع القرار لتحفيز الجامعات الأقل إقبالاً إلى تحسين خدماتها الأكاديمية والإدارية، حتى تجذب الطلاب وتحقق التوازن المطلوب في التسجيل لديها مستقبلاً. ومع تزايد الطلب والضغط على بعض الجامعات، قد تجد وزارة التعليم العالي نفسها مضطرة إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الجامعية وتطويرها لضمان استيعاب الطلاب بشكل لائق.

# مأساة المتقاعدين العسكريين وورثتهم... بين الجوع والتجاهل



رواتب المتقاعدين العسكريين، لصراف مستحقاتهم وإيجاد حلول مستدامة تضمن لهم حياة كريمة، أو على الأقل، تقديم مساعدات عاجلة تمكنهم من تأمين ضروريات الحياة. فاستمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والإنسانية، ويخلق أزمات جديدة يصعب معالجتها لاحقاً. فهل من استجابة قبل أن يتحول الجوع والحرمان إلى كارثة أكبر؟

يعرض حياتهم للخطر. والأزمة تصبح مضاعفة في حال كان هؤلاء مستأجرين، حيث أن دفع الإيجار بات شبه مستحيل. لا يمكن الاستمرار في تجاهل هذه الكارثة الإنسانية المستمرة وغير المسقوفة زمنياً، فمن غير المقبول أن يُترك هؤلاء ليواجهوا الجوع والحرمان! على الجهات المعنية التحرك بسرعة لاستكمال إجراءاتها بما يخص ملف

ضيقات مع استمرار الأزمة. ولم تقتصر الأزمة على الغذاء فقط، بل امتدت إلى جميع جوانب الحياة في ظل الغلاء الفاحش. فقد ارتفعت أجرة النقل العام إلى مستويات لا يستطيع المواطن تحملها، مما يجعل حتى الذهاب للبحث عن مساعدة أمراً صعباً. كذلك يحتاج العديد من المتقاعدين إلى أدوية مستمرة لأمراضهم المزمنة، لكن أسعار الأدوية أصبحت فوق طاقتهم، ما

تزداد الأزمات الاقتصادية تعقيداً في سورية، لكن من بين الفئات الأكثر تضرراً، تبرز شريحة المتقاعدين العسكريين وأصحاب المعاشات من ورثتهم، والذين باتوا في مواجهة واقع مأساوي بعد توقف صرف رواتبهم.

تأمين أبسط مقومات الحياة، مثل الخبز، الذي أصبح سعره 4000 ليرة سورية، مجاوزاً قدرة الكثيرين على شرائه. فمنذ شهرين يواجه المتقاعدون العسكريون وعائلاتهم أزمة غير مسبوقة مع توقف رواتبهم دون حلول عملية، ودون توضيح لآليات الفرز التي تتبعها حكومة تسيير الأعمال بهذا الملف!

هذه الرواتب التقاعدية، على قلتها ومحدوديتها، كانت تمثل شريان الحياة الوحيد لغالبيتهم، خاصة مع الغلاء الفاحش وتذبذب قيمة الليرة السورية. فكيف يتوقع أن تعيش هذه العائلات دون أي مصدر دخل، بينما تتضاعف الأسعار يوماً بعد يوم؟ ومن أين سيأكلون؟ ففي ظل هذا الوضع، أصبح توفير الطعام تحدياً يومياً. فالعديد من الأسر باتت تعتمد على المساعدات أو الديون، بينما لجأ البعض إلى تقليل عدد الوجبات أو استبدال الطعام الأساسي ببدايل أقل جودة، ومع ذلك، فإن الخيارات تزداد

فحكومة تسيير الأعمال اتخذت قراراً بوقف صرف المعاشات التقاعدية للعسكريين، وميزت هؤلاء بين متقاعدين قبل 2011 وبعدها، وقد شمل قرار وقف الصرف أيضاً معاشات ورتبة العسكريين، وما زال وقف صرف المعاشات سارياً لكل هؤلاء حتى تاريخه، ودون تحديد موعد لصراف استحقاقاتهم!

التمييز من قبل حكومة تسيير الأعمال بين متقاعدي قبل 2011 وبعدها يبدو كأنه فرز أولي لمن شارك أو لم يشارك في عمليات التنكيل بالسوريين باسم المؤسسة العسكرية، لكن مع ذلك استمر وقف صرف معاشات المتقاعدين قبل 2011، وكذلك استمر وقف صرف معاشات الورتة! هؤلاء باتوا غير قادرين حتى على

# دروس من العالم لسورية الجديدة:

بعد سقوط سلطة بشار الأسد، يواجه السوريون تحدياً تاريخياً يتمثل في إعادة بناء بلادهم، ليس فقط على مستوى البنية التحتية والمؤسسات، بل أيضاً عبر بناء نظام اقتصادي يعبر عن تطلعاتهم التي جرى قمعها لعقود، تطلعاتهم بنموذج اقتصادي موجه لخدمة المجتمع ككل، وليس لمصلحة نخب فاسدة كما كان الحال في ظل السلطة السابقة. وي طرح هذا التوجه تساؤلات جوهرية حول طبيعة النموذج الاقتصادي المطلوب ومحدداته، وبشكل خاص الآليات الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي الضروري في سورية، مع استلهام الدروس من تجارب الدول التي نجحت، بعد معاناة من الحروب والدمار الاقتصادي، في بناء اقتصادات وطنية قوية مكنها من تحسين مستوى معيشة شعوبها وضمان حياة كريمة لهم.



## ■ احمد الرز

في المقال السابق، سلطنا الضوء على النسبة المتواضعة التي توقعتها حكومة تصريف الأعمال المؤقتة لنمو الاقتصاد السوري في عام 2025، والتي

لا تتجاوز 1%، واعتبرنا أنها غير منطقية وغير كافية لإعادة إعمار البلاد بعد 14 عاماً من الحرب والدمار. وأكدنا أن النمو الاقتصادي الحقيقي يتطلب القضاء على الفساد والنهب، ورفع عائدات الاستثمارات، والاستفادة من الميزات المطلقة التي تمتلكها سورية، بدلاً من

الارتئان إلى تصدير المواد الخام.

في هذا المقال، ننتقل إلى نقاش مسألة جوهرية أخرى ترتبط بالعلاقة بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المطلوب في سورية. وهل يمكن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام دون حل مشكلة العدالة

الاجتماعية؟ وما هي الأسس التي يجب أن يركز عليها النمو الاقتصادي السوري إذا أردنا الابتعاد عن تجارب الدول التي حققت بالفعل طفرات في النمو الاقتصادي في سنوات محددة، ثم سرعان ما عادت للوراء بسبب فقدان الأرضية الثابتة لضمان النمو المستمر؟

## هل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ضدان متناقضان؟



بشكل أكثر عدالة، يزداد الطلب على السلع والخدمات المحلية، مما يدفع عجلة الإنتاج ويساهم في تنشيط السوق الداخلي، وبالتالي تحقيق نمو أكثر استدامة. إضافة إلى ذلك، وهي المسألة التي يتجاهلها كثيرون، فالفجوة الواسعة في توزيع الثروة ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي عامل رئيسي في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فكلما زادت الفوارق الطبقيّة وشعر المواطنون بالحرمان والتهميش، ارتفعت احتمالات الاضطرابات الاجتماعية، مما يؤدي إلى بيئة غير مستقرة تعرقل النمو طويل الأمد. ولعل تجربة العديد من الدول النامية خير دليل على أن تركيز الثروة في يد قلة من السكان، وحرمان الأغلبية من الاستفادة من عائدات النمو، غالباً ما يؤدي إلى فشل اقتصادي مزمن. وأي نموذج اقتصادي يسعى إلى تحقيق نمو حقيقي ومستدام في سورية لا يمكن أن يتجاهل ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب إعادة النظر في العلاقة المختلفة بين الأجور والأرباح،

لطالما طُرحت العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وكأنها علاقة تناقضية عكسية، حيث يروج لفكرة أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعني بالضرورة إبطاء النمو الاقتصادي أو التضحية به، وأن تحقيق النمو يشترط بالضرورة حالة اللاعدالة في توزيع الثروة. لكن التجربة التاريخية، خاصة في الدول التي نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، تثبت العكس تماماً: فالعدالة الاجتماعية، وبشكل أساسي عدالة توزيع الثروة، ليست عائقاً أمام النمو، بل على العكس، هي شرط أساسي له.

يؤدي سوء توزيع الثروة بطبيعة الحال إلى اقتصاد غير متوازن، تتركز موارده وثرواته في أيدي قلة من الأثرياء الذين يوجهون إنفاقهم عموماً نحو السلع والخدمات المستوردة، مما يؤدي إلى تسرب الأموال نحو الخارج بدلاً من استثمارها في مشاريع إنتاجية تخلق فرص العمل وترفع مستوى المعيشة لعموم السوريين. وفي المقابل، عندما تكون الثروة موزعة

وضمن توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة، إلى جانب تبني سياسات اقتصادية تحد من الاستغلال والاحتكار، وتعمل على إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي. كما لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي جاد دون القضاء على الفساد الكبير الذي أدى إلى نهب ثروات البلاد، وساهم في خلق اقتصاد موجه لخدمة نخب الفساد وأصحاب الربح الكبير بدلاً من خدمة السوريين أبناء الـ90% القابعين تحت خط الفقر. وبالتالي، فإن العدالة الاجتماعية ليست مجرد هدف أخلاقي أو شعار سياسي، بل هي الضمانة الحقيقية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يخدم مصالح الأغلبية، وليس فقط فئة محدودة من رجال الأعمال والمستثمرين. وأي نظام اقتصادي لا يأخذ بالحسبان ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية سيفقد مبرر وجوده مع مرور الوقت، لأن الابتعاد عنها لن يؤدي فقط إلى مزيد من التناقض الطبقي، بل سيحول دون تحقيق أي نمو اقتصادي حقيقي وراسخ.

# العدالة الاجتماعية شرط النمو الاقتصادي



## لماذا نريد

«أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي»؟



ما يمنح تدفقها إلى الاقتصاد الحقيقي، ويحد من فرص التوسع الإنتاجي وخلق الوظائف. ومن هنا، يصبح تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة شرطاً أساسياً لإطلاق هذه الموارد وتحفيز النمو الاقتصادي.

لقد اعتمدت سلطة بشار الأسد نموذجاً اقتصادياً ليبرالياً قائماً على تركّز الثروة في أيدي فئة صغيرة من المنتفعين، بينما بقيت باقي الشرائح تعاني من تدني مستويات المعيشة وصولاً إلى انعدام الأمن الغذائي. ولم يفشل نموذج الأسد فقط في تحقيق العدالة الاجتماعية، بل عرقل أيضاً النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث أدى الاحتكار والفساد والاستئثار بالموارد إلى قطع الدورة الموسعة للإنتاج ومنع تدفق الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية.

النموذج الجديد الذي يجب أن تسعى سورية المستقبل إلى تبنيه يجب أن يعكس هذا الفهم العميق للعلاقة بين العدالة والنمو، بمعنى أننا بحاجة فعلاً إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، ولكن هذا النمو لا يمكن أن يكون مستداماً إلا إذا كان قائماً على توزيع عادل للثروة، يضمن إشراك فئات المجتمع جميعها في العملية الاقتصادية.

ورد في مشروع برنامج «حزب الإرادة الشعبية» أنه في الجانب الاقتصادي برزت الحاجة الملحة لصياغة نموذج اقتصادي بديل من إيجابيات وأخطاء المرحلة السابقة، نموذج جديد شعاره الأول هو «أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي».

يشير شعار «أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي» إلى العلاقة الجوهرية بين توزيع الثروة العادل وبين تحقيق نمو اقتصادي مستدام في سورية. وهو يعكس قطيعة كاملة مع النهج الذي طالما روج لفكرة أن العدالة والنمو متناقضان، وأن تحقيق أحدهما يأتي على حساب الآخر. ففي الواقع، وبفعل التغيرات البنوية في الاقتصاد العالمي، فإن تحقيق النمو نفسه مرهوناً بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية، لأن تركز الثروة لدى قلة من الأفراد لم يعد مجرد مشكلة اجتماعية، بل بات عائقاً مباشراً أمام النمو الشامل.

في المراحل المبكرة من تطور الرأسمالية، كان تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تركّز الثروة لتمويل عمليات التراكم الأولي لرأس المال، لكن اليوم، باتت المشكلة معاكسة تماماً: هناك موارد مراكمة ضخمة، لكنها محجوزة بأيدي قلة قليلة،

## حتى أعداء العدالة الاجتماعية لا يستطيعون إنكار الحقيقة



والرعاية الصحية مما يقلل من إنتاجية الاقتصاد على المدى الطويل، وغالباً ما تؤدي الفجوات الكبيرة في توزيع الدخل إلى احتقان اجتماعي، حيث تسعى الفئات المحرومة إلى فرض سياسات إعادة توزيع الثروة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك الاحتجاجات أو حتى الصراعات المسلحة، وبناءً عليه، فإن غياب العدالة الاجتماعية كان عاملاً رئيسياً في الصراعات السياسية التي أعاقت بطبيعة الحال النمو الاقتصادي المستدام.

وتلجأ الدول التي تعاني من توزيع سيء للثروة إلى تعويض ضعف الطلب المحلي من خلال زيادة الاقتراض الخارجي واعتماد تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ما يؤدي إلى فقاعات اقتصادية تنفجر لاحقاً مسببة أزمات حادة.

وتخلص المذكرة إلى استنتاج مفاده أن سوء توزيع الثروة هو أحد أكبر العوائق أمام استدامة النمو الاقتصادي. والدول التي تتبنى سياسات اقتصادية عادلة اجتماعياً تحقق فترات نمو أطول وأكثر استقراراً، بينما تعاني الاقتصادات غير العادلة اجتماعياً من الأزمات المتكررة وعدم الاستقرار الاجتماعي.

عندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية أنها شرط لازم للنمو الاقتصادي المستدام، من السهل اتهامنا بأننا ننطلق بتحليلنا هذا من قناعات أيديولوجية ما، دون أخذ الحقائق بعين الاعتبار. ولهذا، يبدو من المناسب أن نتوقف هنا، ونحيل القارئ إلى جهة أخرى لا يمكن اتهامها إطلاقاً بأنها مناصرة للعدالة الاجتماعية، وهي صندوق النقد الدولي.

في مذكرة المناقشة الصادرة عام 2011 عن صندوق النقد بعنوان «عدم المساواة والنمو غير المستدام: وجهان لعملة واحدة؟»، وصل معادها أندرو بيرغ وجوناثان أوستري إلى نتائج حاسمة، منها أن الدول ذات التوزيع العادل للثروة تحقق في المتوسط فترات نمو تدوم ضعف المدة مقارنة بالدول التي تعاني من التوزيع غير العادل للثروة.

وتوصل معاداً المذكرة إلى أن تقليل فجوة توزيع الثروة بمقدار 10 نقاط مئوية على مؤشر جيني «Gini Index» هو مقياس إحصائي يستخدم لقياس درجة التفاوت في توزيع الثروة بين الأفراد» يؤدي إلى زيادة مدة فترة النمو بنسبة 50%.

ووفقاً للمذكرة، ففي المجتمعات التي تعاني من سوء توزيع الثروة يعاني جزء كبير السكان من نقص الوصول إلى التعليم الجيد

# هل تحوّل الصين أوروبا إلى متحف صناعي؟

في عام 1934، نشرت مجلة «الأقتصادي النمساوي» مقالة لكارل بولاني بعنوان «المشكلة الإنسانية في مقاطعة لانكشر». اليوم، وفي ظل صعود الصين وأزمة صناعة السيارات الألمانية، تبدو قراءة مقالته المذكورة أنفاً ذات أهمية خاصة، ولا سيما تحليله لوضع صناعة النسيج البريطانية في شمال غربي إنكلترا، وتحديدًا في مقاطعة لانكشر، بعد الحرب العالمية الأولى. إن الوضع الحالي لصناعة السيارات الألمانية يشبه إلى حد كبير ما مرت به صناعة النسيج البريطانية في ذلك الوقت.

■ مايك براى

ترجمة: اوديت الحسين

قالت المفوضية الأوروبية بأن الصين منافس منهجي للغرب، وهو منافس يحول أساس الاقتصاد التصديري الألماني، أي صناعة السيارات، إلى نموذج متقدم تكنولوجياً. بالعودة لما كتبه كارل بولاني: «إن المنافسة القادمة من اليابان فرضت أكبر ضغط على الصناعة البريطانية، ولا سيما صناعة النسيج في مقاطعة لانكشر. في هذه المعركة، لعبت عبارة «الإغراق الياباني» دوراً مهماً كمصطلح متداول. ومع ذلك، فإن القول بوجود منافسة غير نزيهة لا يمكن أن ينفي حقيقة التطور السريع للصناعة اليابانية أو ينكر الأهمية الخطيرة التي شهدتها لانكشر كواقع اقتصادي صارخ. إن أزمة لانكشر لا تعكس تراجع الهيمنة الصناعية البريطانية فقط، بل تعكس أيضاً، في بعض الجوانب، التحول في مصير الرأسمالية الفردية... من المحتمل أن يكون التفوق الحالي لليابان على صناعة النسيج في لانكشر مجرد علامة على التفوق الاقتصادي لتنظيم المجتمعات الشرقية في المرحلة المتأخرة من الرأسمالية الصناعية التقنية».

كان الحديث آنذاك عن «منافسة منهجية» بالفعل. ولكن أي نظام كان أكثر تفوقاً من الناحية التقنية والصناعية؟ في القرن التاسع عشر، أصبحت مقاطعة لانكشر، التي تقودها مدينة مانشستر المركز الصناعي للعالم بأسره. كانت المنسوجات أولى السلع الاستهلاكية العالمية التي تم إنتاجها ميكانيكياً على نطاق واسع. آنذاك، كان ثلثاً مغازل القطن في العالم يدور في مانشستر. وحتى عام 1913، كانت مانشستر لا تزال تعالج 65% من القطن العالمي، أي ما يقارب مليون طن. لكن بعد عشرين عاماً، لم تعد الأمور على ما يرام. فقد هزمت المصانع والآلات، وعجزت الشركات عن مواكبة الإدارة الحديثة وأساليب التسويق، ولم تعد الأجور قادرة على المنافسة، فضلاً عن غياب أي سياسة صناعية فعالة.

بحسب بولاني، فإن ما حدث سببه: «نقص حاد في رأس المال، وتفاقم الديون، وتخلّف تقني، وانعدام الحرية لإجراء عمليات الاندماج الضرورية، وباختصار، أصبحت صناعة النسيج مشلولة، تعاني من دمار اقتصادي وانهايار أخلاقي».

اليوم، لا يمكن رؤية مجد مانشستر الصناعي إلا في المتاحف. لكن بعد عشرين عاماً، ما الذي سيبقى من مدينة فولفسبورغ الألمانية ومجموعة فولكسفاغن؟ التاريخ لا يعيد نفسه، ولكن صعود وسقوط القوى الاقتصادية والتكنولوجية يتكرر دائماً.

في عام 2007، تولى وان غانغ منصب وزير العلوم والتكنولوجيا في الصين، وظل في هذا المنصب حتى 2018. من خلال تجربته، أدرك أن الصين، في مجال السيارات التقليدية، قد تتمكن بعد جهود مضيئة من اللحاق بألمانيا أو اليابان، لكنها لن تتفوق عليهما أبداً. لذلك، طرح استراتيجية «القفزة الضفدية»: أي تجاوز المنافسين عبر التركيز على التقنيات



ضمن هذا التقييم. بل إن الباحث التعليمي الألماني أولاف كولر قدم استنتاجاً صامداً: «ثلاثة من كل عشرة طلاب ألمان لا يستطيعون في سن 15 عاماً القراءة أو الكتابة أو حل المسائل الحسابية بشكل كاف». هذا واقع لا يمكن تصوّره في الصين.

لم يقتصر الأمر على التفوق الصناعي فحسب، بل أكدت المؤسسة الأسترالية للسياسات الاستراتيجية ASPI في تقريرها لعام 2023 أن: «الصين تتصنّر البحث في معظم التقنيات الحيوية والتقنيات الناشئة، وأحياناً بفارق مذهل، مما يضعها في موقع قيادة عالمي يمكنها من أن تصبح القوة العظمى الرائدة في التكنولوجيا». عادة، تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية، بينما تحتل ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى مراتب متأخرة، غالباً بين الثالثة والخامسة، في مختلف المجالات البحثية.

إذا أرادت ألمانيا والغرب مواجهة التحدي الصيني، فلا ينبغي الاكتفاء بالانتقاد الأيديولوجي للصين، بل يجب التعامل مع المنافسة المنهجية بين الرأسمالية الليبرالية والاقتصاد الصيني الموجه من قبل الحزب الشيوعي بواقعية.

إن أزمة مجموعة فولكسفاغن اليوم ليست مجرد مسألة تتعلق بشركة أو قطاع معين، بل تمثل قضية عالمية، حيث تعكس الانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب. هذا الانتقال يثير أسئلة وجودية حول مكانة ألمانيا والاتحاد الأوروبي في هذا النظام الجديد.

إذا أرادت مدينة فولفسبورغ ألا تتحول إلى مجرد «متحف صناعي»، كما حدث مع مصانع النسيج في لانكشر، وإذا كانت أوروبا الغربية لا تريد أن تصبح مجرد وجهة سياحية لمجدها الصناعي المفقود، فعليها أن تبحث عن نقطة انطلاق جديدة، وأن تعالج تحديات المستقبل بجديّة وصبر شديد.

الحياد المناخي، وخاصة في إنتاج واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتخزين الطاقة، استطاعت الصين استغلال مجموعة من العوامل المترابطة، من بينها: التخطيط المركزي طويل الأمد، - التنافس القوي بين المناطق والشركات داخل سوق محلي ضخم، - الاستثمار المستمر في مشاريع البنية التحتية الكبرى، - ضمان الوصول إلى المواد الخام اللازمة لتنفيذ السياسات.

يعيد هذا إلى الأذهان كيف أن الإمبراطورية الألمانية، بين القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى، تفوقت على بريطانيا في مجالي الصناعات الكهربائية والصناعات الكيماوية من خلال «التجاوز دون الحاجة إلى اللحاق». كانت الصناعات الكهربائية والكيميائية في ذلك الوقت هي الصناعات الرائدة، معتمدة على الكثافة العلمية، وقد تبنت ألمانيا آنذاك استراتيجية «القفزة الضفدية» نفسها التي تتبعها الصين اليوم.

في عام 1913، كانت 90% من أصباغ الألوان الصناعية المنتجة في العالم قادمة من ألمانيا. وكان من بين العوامل التي ساهمت في هذا التفوق: - السياسات الصناعية والعلمية، - نظام تعليمي حديث لتأهيل العمالة التقنية، - إدخال أحدث أساليب الإدارة والتسويق، - مستويات أجور أقل من بريطانيا أو الولايات المتحدة.

خلال بضعة عقود فقط، تمكنت الصين، التي يبلغ عدد سكانها 1,4 مليار نسمة، من إنشاء نظام تعليمي متفوق تجاوز ألمانيا بفارق كبير، ولا سيما في الرياضيات والعلوم. في تصنيفات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA، احتلت مقاطعات بكين، وشنغهاي، وجيانغسو، وتشجيانغ، التي تضم نحو 200 مليون نسمة، الصدارة العالمية، متفوقة حتى على سنغافورة وأفضل الدول الأوروبية.

في المقابل، تقع ألمانيا في مستوى متوسط

المستقبلية. منذ ذلك الحين، اتبعت الصين استراتيجية ثابتة في مجال السيارات الكهربائية، لم يسبق لأي دولة أخرى في العالم أن تبنت مثلها. بدأ ذلك مع الحافلات والدراجات الكهربائية، وخلال العشرين عاماً الماضية، أقامت الصين سلسلة إنتاج كاملة للسيارات الكهربائية، مما سرّع تطوير جميع المكونات الأساسية، والبرمجيات المرتبطة بها، والبنية التحتية اللازمة للقيادة المستعينة بالحاسوب. اليوم، 98% من الحافلات الكهربائية في العالم تسير على الطرق الصينية. فقط بين 2023 و2024، قفزت حصة السيارات الكهربائية الصينية في السوق العالمية من 58% إلى 76%. أما قبل 12 عاماً فقط، في عام 2012، لم تكن الصين تمتلك سوى 0,1% من السوق العالمية للسيارات الكهربائية. مؤخراً، أطلقت الصين خطة دعم لتجديد السيارات التقليدية، حيث يتم تقديم منحة قدرها 20,000 يوان صيني (نحو 2800 دولار أمريكي) مقابل استبدال السيارة القديمة بسيارة كهربائية جديدة. وفقاً لوكالة الطاقة الدولية IEA استحوذت الصين في عام 2021 على نحو 75% من إنتاج بطاريات الليثيوم في العالم، بينما بلغت طاقتها الإنتاجية من المواد «الكاثودية/المهبطية» و«الأنودية/المصعدية» المستخدمة في البطاريات 70% و85% على التوالي. في 2020، شكلت السيارات الكهربائية 5,5% فقط من إجمالي مبيعات السيارات في الصين، لكن بحلول 2024، تجاوزت هذه النسبة 50%. في المقابل، بلغت حصة السيارات الكهربائية في ألمانيا عام 2024 نحو 13,4% فقط، وهو انخفاض بأكثر من الربع مقارنة بعام 2023، ما يثير قلقاً عميقاً بشأن مستقبل صناعة السيارات الألمانية في ظل التفوق الصيني المتزايد. في بعض المجالات الحاسمة للتحول نحو

اكتفاء الغرب بالانتقاد الأيديولوجي للصين لن يحل مشاكله الاقتصادية نظراً للمنافسة المنهجية بين الرأسمالية الليبرالية والاقتصاد الصيني الموجه الحزب الشيوعي



# الكونغو تحت النار... الغرب وسيناريو الفوضى في أفريقيا



شهد شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تصعيداً ملحوظاً في الصراع المستمر منذ عقود، حيث تمكن مقاتلو حركة «إم 23» المدعومة من رواندا من السيطرة على مدينة غوما الاستراتيجية، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية.

## ■ كنان دوير

نتيجة لذلك، أغلقت السفارة الأمريكية أبوابها أمام الجمهور بسبب المخاوف الأمنية. على الصعيد الدولي، أدانت روسيا بشدة أعمال المتمردين، ودعت إلى وقف فوري للقتال وانسحاب الجماعات المسلحة غير الشرعية. كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن «قلق عميق» بشأن تصاعد العنف، وطالب القوات الرواندية بالتوقف عن دعم حركة «إم 23» والانسحاب من الأراضي الكونغولية.

## الخلفية التاريخية للصراع

يمتد الصراع بين الكونغو ورواندا إلى عقود، ويرتبط بشكل وثيق بالحدود الاستعمارية التي رسمتها القوى الأوروبية خلال مؤتمر برلين عام 1885. هذه الحدود قسمت مجتمعات عرقية، مثل: التوتسي والهوتو بين البلدين، مما أدى إلى توترات مستمرة. في التسعينيات، استغلت رواندا هذه الانقسامات لدعم جماعات مسلحة في شرق الكونغو، خاصة بعد الإبادة الجماعية عام 1994، حيث اعتبرت أن بعض الجماعات الكونغولية تشكل تهديداً لأمها القومي.

حركة «إم 23»، التي بدأت تمرداً الحالي في عام 2022، تزعم أنها تدافع عن حقوق التوتسي ضد ميليشيات الهوتو المرتبطة بالإبادة الجماعية. ومع ذلك، تتهم الأمم المتحدة ودول غربية رواندا بدعم الحركة عسكرياً لتحقيق أهداف جيوسياسية، بما في ذلك السيطرة على مناطق غنية بالموارد الطبيعية، مثل: التنجستن والتantalوم.

## المخاطر المستقبلية

حذر رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا من أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى تصعيد إقليمي، محذراً نظيره الرواندي بول كاغامبي بأن أي تصعيد عسكري سيكون بمثابة «إعلان

أثار هذا التقدم العسكري موجة من الغضب الشعبي والدولي، وأعاد إشعال التوترات بين البلدين الجارين، مما يهدد بتحويل النزاع إلى صراع إقليمي أوسع.

## التطورات الأخيرة

تعد مدينة غوما مركزاً اقتصادياً وسكانياً مهماً. وتقدر الأمم المتحدة أن ما بين 3 إلى 4 آلاف جندي رواندي قد انضموا إلى القتال إلى جانب المتمردين، مما سمح لهم بالتوسع والسيطرة على المزيد من المناطق. هذه الخطوة جاءت بعد فشل وساطة أنغولية بين البلدين، والتي كانت تهدف إلى تخفيف التوترات وإنهاء القتال. مع سيطرتهم على غوما، أعلن المتمردون أنهم لا يعتبرون أنفسهم ملزمين بخطة العمل التي تم الاتفاق عليها في قمة أنغولا، والتي نصت على وقف فوري للأعمال العدائية، وانسحاب غير مشروط لمقاتلي الحركة. وفي الوقت نفسه، قطعت جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقاتها الدبلوماسية مع رواندا، واستدعت دبلوماسيتها، متهمة كيغالي بتقديم دعم مباشر للمتمردين.

## ردود الفعل الشعبية والدولية

تصاعد الوضع بشكل كبير داخل الكونغو الديمقراطية، حيث خرج المتظاهرون في العاصمة كينشاسا ومدن أخرى للاحتجاج على ما يعتبرونه دعماً غريباً لرواندا، وهاجم المحتجون السفارات الغربية، بما في ذلك السفارات الأمريكية والفرنسية والبلجيكية، متهمين هذه الدول بالتواطؤ في إثارة الاضطرابات. وقد أضرم المتظاهرون النار في مبنى السفارة الفرنسية، وأحرقوا الإطارات أمام السفارة الأمريكية، مرددين هتافات، مثل: «أخرجوا أيها اللصوص».

السياسة أصبحت أكثر إلحاحاً. ومع ذلك، فإن التاريخ الطويل من اتفاقيات وقف إطلاق النار التي لم تلتزم بها، يثير تساؤلات حول إمكانية تحقيق سلام دائم. إذا لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة، فقد يتحول هذا الصراع إلى حرب طويلة الأمد، تهدد استقرار المنطقة بأكملها. أما على المستوى الدولي، يبدو أن هناك قوى ترى في هذه الحروب والفوضى الشاملة أداة لكبح تقدم الخصوم الدوليين، فترامب يرى أن «المشكلة» خطيرة، ولكن ليس من المناسب الحديث عنها الآن في معرض إجابته عن الصراع الدائر هناك، ويبدو أن سياسة الغرب في أفريقيا تحولت من السيطرة والنهب والتبعية، إلى إغراقها بالفوضى الشاملة، والاستثمار بالفوق الديني والعرقية والقبلية جميعها، والتي كان الاستعمار الغربي لأفريقيا سبباً في نشأتها وتهيئتها.

حرب». وأكدت وزيرة دفاع جنوب أفريقية: أن بلادها ستزيد من وجودها العسكري في المنطقة كجزء من مهمة إقليمية لحفظ السلام. من جهة أخرى، يشير الخبراء إلى أن الصراع قد يؤدي إلى انهيار الحكومة المركزية في بعض المناطق، مما يخلق فراغاً سياسياً يمكن أن تستغله جماعات مسلحة أخرى. كما أن تعطيل سلاسل التوريد العالمية للمعادن النادرة، التي تعتبر الكونغو مورداً رئيسياً لها، قد يكون له تداعيات اقتصادية عالمية.

## الخلاصة

الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية ليس مجرد نزاع محلي، بل هو قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية. مع استمرار تقدم المتمردين وتصاعد الغضب الشعبي، يبدو أن الحلول

# الكيان الصهيوني يعضّ نفسه ألماً: نريد الحرب والتهجير...



تلقائي دفعها للاصطفاف سريعاً ومباشرة مع خصوم واشنطن في الشرق، وبالتالي وزناً أكبر لهم. وعليه، فإن الميل لا يزال هو نفسه الذي فرض على تل أبيب القبول بالاتفاق، ومن المرجح أن يفرض عليها المضي بالجولة الثانية والثالثة وتنفيذها، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية.

هذا لا يعني أن الأطراف المتطرفة والمتشددة، الكيان الصهيوني وبعض الأوروبيين والأمريكيين، لن يستمروا بمحاولاتهم التصعيدية والحربية، إلا أن مدى نجاحهم أولاً، وقدرتهم على استمرار وجودهم ثانياً، تعد مسألة بحث.

الصهيوني بهذا الشكل إلى ما لا نهاية، وتصور أن واشنطن لا تمتلك مصالح سياسية واقتصادية تسعى للحفاظ عليها مع الدول سابقة الذكر يعد خطأ، والخطأ الثاني تصور أن حرباً إقليمية أوسع لن تنعكس عليها أيضاً، على الأقل اقتصادياً-تجارياً بشكل كبير، وسط أزمتهما الجارية أساساً.

وفي ميزان المصالح، بالربح والخسارة، فإن السؤال حول الطرف الأهم بالنسبة للولايات المتحدة، خسارة «إسرائيل» أم دول المنطقة والاقليم مجتمعين، فإن الإجابة تفرض نفسها تدريجياً، ناهيك عن أن خسارة هذه الدول تعني وبشكل

بإقامة الدولة الفلسطينية، وممن تمتلك وزناً جدياً: مصر والسعودية والأردن وقطر، وإقليمياً: تركيا وإيران، ودولياً: روسيا والصين، وجزء كبير من الدول الأوروبية. بينما الطرف الوحيد الذي يدفع ويريد المضي باتجاه الحرب والتهجير، هو الكيان الصهيوني، مع بعض المتشددين الأمريكيين، وبعض المتشددين الأوروبيين.

## المصالح الأمريكية أولاً

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كدولة، وانطلاقاً من مصالحها الموضوعية بصرف النظر عن الإدارة، فمن المستبعد دعم الكيان

في الأيام المقبلة. أما الإشارة الثانية الواضحة: كانت اجتماعاً أمنياً قاده نتنياهو لبحث خيار متابعة الحرب على قطاع غزة، ووضع خطاً عسكرياً لها بهدف تهجير الفلسطينيين.

في المقابل، يحاول ترامب جس نبض هذا الهدف في دول المنطقة ومدى إمكانية، والحقيقة، أن كليهما واجها ويواجهان ردوداً حاسمة برفض هذا الطرح، بدءاً من مصر والأردن مروراً بدول الإقليم والمنطقة كلها، والدفع نحو نقيضه بإقامة الدولة الفلسطينية، وإحلال «السلام المستدام»، بدعم دولي واسع وكبير.

يرفض الكيان الصهيوني تماماً موضوع إقامة دولة فلسطينية، بينما ترفض دول الإقليم والمنطقة كافة، ومعها أغلبية الدول العالمية، استمرار الحرب وتهجير الفلسطينيين، لما يعنيه ذلك من توترات أكبر وأوسع، ومن جهة ثانية معرفة أن طريق الحرب الصهيونية لن تقف بعد «التهجير» الجديد الحالي، بل ستستمر لأزمات وحرب وتهجير أخرى، لا تنتهي بل ستظل وأو تنعكس على دول المنطقة.

وعلى رأس الراضين لهذا الأمر في المنطقة العربية، ومن لهم مصلحة

يحاول الكيان الصهيوني بكل استطاعته إفشال الهدنة بمرحلتها الثانية، والعودة إلى الحرب على الفلسطينيين في قطاع غزة بالدرجة الأولى، ويضغط باتجاه تهجير الفلسطينيين بشكل شبه كامل من قطاع غزة نحو مصر والأردن.. فهل سيتمكن من تحقيق ذلك؟

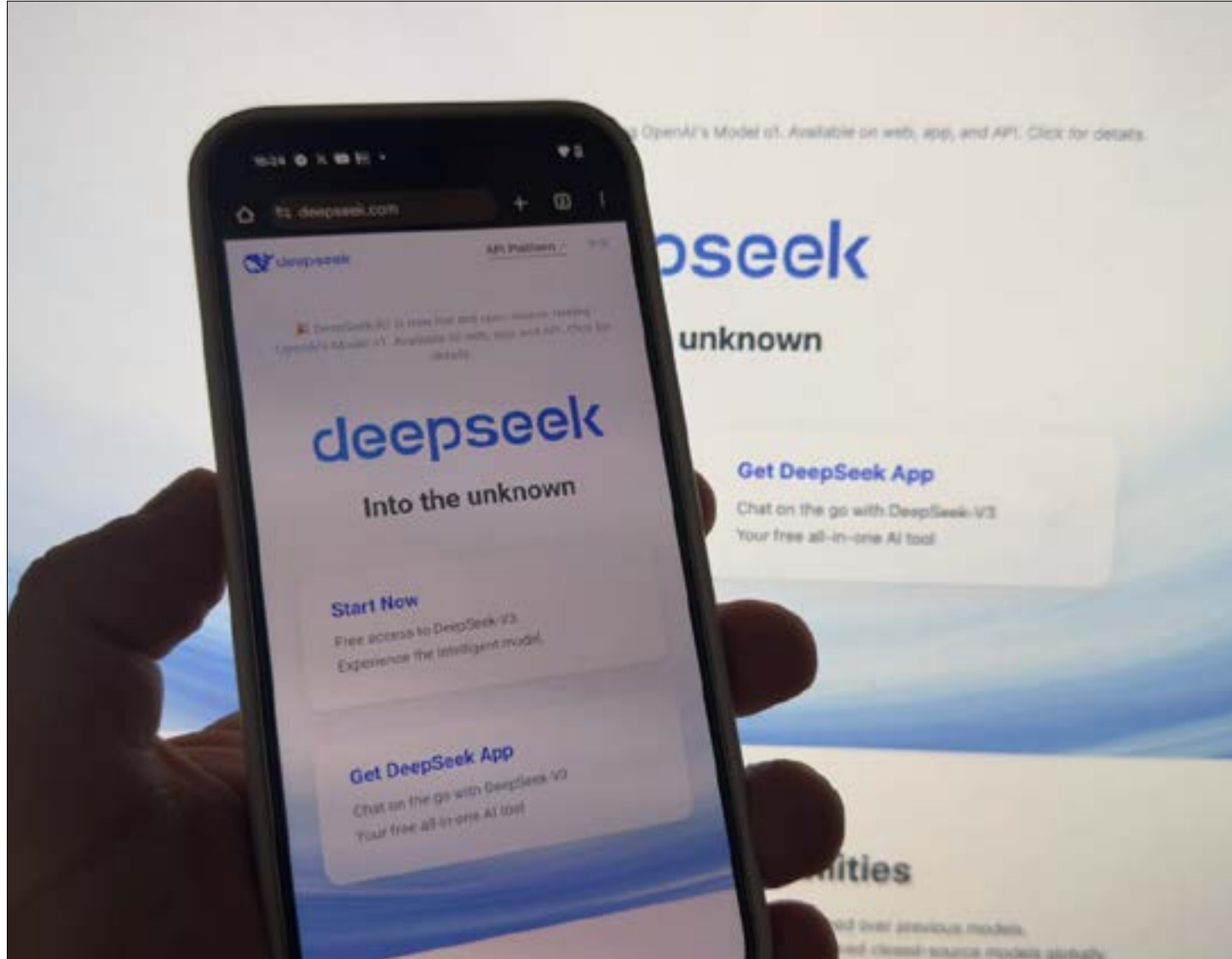
## ■ يزن بوظو

الملف الفلسطيني على مفترق طرق واضح، فإما أن تقام الدولة الفلسطينية، أو أن تستمر الحرب بهدف ملعن وهو تهجير الفلسطينيين من أرضهم.

## محاولات إفشال الهدنة

خلال الأسبوع الماضي على الأقل، أعطى الكيان إشارتين واضحتين برغبته إفشال الهدنة الحالية مع ما تتضمنه من خسائر سياسية كبرى له، ومتابعة الحرب، الأولى: تغيير رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو لرئيس وفد المفاوضات بالوزير المتطرف ديمر، وهو من المقربين لنتنياهو، وأحد أصحاب ورعاة فكرة تهجير الفلسطينيين بالكامل، وهذا التغيير يهدف لعرقلة الجولة الثانية من المفاوضات التي من المقرر أن تبدأ

# «ديب سيك» الصيني ينهي «سباق التسليح»



حققت شركة «DeepSeek» الصينية مؤخراً أداءً مذهلاً وحظيت باهتمام واسع من مختلف الجهات. ففي 27 كانون الثاني، تصدرت قائمة التطبيقات المجانية في متجر «Apple App Store» في كل من الصين والولايات المتحدة، لتصبح بذلك أول تطبيق صيني يحقق هذا الإنجاز بشكل متزامن في كلا السوقين، متفوقاً حتى على «ChatGPT». قصة النجاح هذه تنحصر في الناحية التقنية البحتة، لتؤكد قضية استراتيجية أعم؛ حيث يعترف عدد متزايد من الخبراء بأفضلية البرمجيات مفتوحة المصدر على تلك المغلقة، مما يؤكد تفوق الملكية العامة المعرفية («والمعرفة كمشاع إنساني») ضد ضيق أفق الملكية الخاصة الاحتكارية مفرطة الحشج التي تنتهجها الشركات الغربية خصوصاً.

ليو ديان

ترجمة: عروة درويش

في وقت سابق، وتحديداً في 24 كانون الثاني 2025، انتشر منشور مجهول على منصة «teambind» حيث زعم أحد موظفي «Meta» أن الشركة تعيش حالة من الذعر الداخلي بسبب نموذج «DeepSeek». وفي اليوم ذاته، قفز نموذج «R1 DeepSeek» في تصنيف «Arena» المتخصص في تقييم نماذج الذكاء الاصطناعي إلى المرتبة الثالثة في الترتيب العام، فيما احتل المركز الأول إلى جانب نموذج «OpenAI» في فئة التحكم في الأسلوب. كما خصصت شبكة «CNBC» الأمريكية تقريراً مطولاً لمدة 40 دقيقة عن هذا الموضوع، تجاوز عدد مشاهداته حاجز الـ 2 مليون مشاهدة.

وفي صباح يوم 27 كانون الثاني، شهدت أسهم الشركات المرتبطة بمنصة «DeepSeek» الصينية ارتفاعاً قوياً، حيث أغلقت عدة أسهم على الحد الأقصى للارتفاع أو افتتحت التداول على ارتفاعات كبيرة. في المقابل، أدى الصعود القوي لـ «DeepSeek» إلى تراجع أسهم «Nvidia» الأمريكية بشكل حاد، حيث اتسع نطاق الخسائر ليصل إلى 13% في تداولات ما قبل السوق الأمريكية في 27 كانون الثاني. وقد زادت هذه التطورات من شكوك المستثمرين بشأن مستقبل «Nvidia»، مما أثر سلباً على ثقة السوق وأشعل المخاوف من تصاعد المنافسة في القطاع. وهبطت أسهم شركة «Corp Advantest» المزودة للرقائق، بنسبة 8,6% في بورصة طوكيو. وأشارت التحليلات إلى أن «DeepSeek» نجحت، من خلال ابتكاراتها في الخوارزميات، في تقليل الاعتماد على الرقائق عالية الأداء، مما أضعف الحاجز الدفاعي الذي عزز من مكانة «Nvidia» باعتبارها «الجهة المطلقة للحوسبة الفائقة». ولم يكن هذا مجرد تحد مباشر للنظام البيئي الأمريكي في الذكاء الاصطناعي، بل كشف أيضاً هشاشة منطق «الرقائق تعني القوة».

جاء «DeepSeek» كنموذج مفاجئ قلب مفاهيم الذكاء الاصطناعي رأساً على عقب، حيث اعتمد على نهج منخفض التكلفة وعالي الكفاءة، ما شكّل تحدياً مباشراً للنموذج الأمريكي التقليدي القائم على الاستثمار الضخم في الحوسبة الفائقة ورؤوس الأموال الهائلة. بفضل استراتيجيتها المفتوحة المصدر وابتكاراتها في الخوارزميات، نجحت شركة «DeepSeek» في كسر الاعتماد على الرقائق الإلكترونية عالية الأداء، وأعدت رسم قواعد المنافسة في النظام العالمي للذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تقويض أسطورة

محورياً في تشكيل هذا النظام البيئي القائم على وحدات معالجة الرسومات «GPU». لكن ظهور «DeepSeek» وجّه ضربة غير مسبقة لهذا الاحتكار القائم على القوة الحاسوبية.

أحد أبرز المعالم في نهج «DeepSeek» هو دعمها لمنصة «Ascend» من «هاواي» ومحرك الاستدلال «MindIE»، حيث استخدمت تقنية «التعديل الديناميكي للدقة» لتقليل التكاليف التشغيلية. بالمقارنة مع النموذج التقليدي القائم على وحدات معالجة الرسومات «GPU»، فقد أظهرت اختبارات الأداء أن تكلفة التشغيل انخفضت بنسبة 70% مقابل فقدان طفيف في الأداء لا يتجاوز 5%. هذا الإنجاز منح قطاع الذكاء الاصطناعي الصيني فرصة ذهبية للتحرر من سلسلة التوريد الأمريكية، مضيفاً عنصراً جديداً إلى معادلة المنافسة التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة.

## البعد الجيوسياسي

لم تكن انطلاقة «DeepSeek» مجرد قفزة تقنية، بل أيضاً محطة فارقة في الصراع الجيوتقني بين القوتين العظميين. فعلى مدار العقد الماضي، حاولت الولايات المتحدة تعزيز سيطرتها على قطاع الذكاء الاصطناعي عبر التفوق التقني وتشديد القيود على الصادرات، إلا أن ظهور «DeepSeek» كشف عن قدرة الصين ليس فقط على تجاوز العقوبات عبر الابتكار، بل أيضاً على تبني نموذج مفتوح المصدر يسمح بمشاركة المكاسب التقنية مع المجتمع العالمي.

في تعليقها على هذا التطور، نشرت مجلة «Review Technology MIT» تقريراً يشير إلى أن القيود الأمريكية المفروضة على تصدير التكنولوجيا لم تؤد إلى الحد من تقدم الذكاء الاصطناعي الصيني كما كان متوقعاً، بل على العكس، حفزت الصين على تحقيق تقدم ملحوظ في تصميم الخوارزميات وتحسين استغلال الموارد.

الاستنتاج، إلى جانب عمليات تدريب محسنة، مما مكّنها من تحقيق كفاءة غير مسبقة في استخدام الموارد. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة معالجة كل مليون رمز باستخدام «DeepSeek» نحو 0,14 دولار أمريكي فقط، وهو أقل بكثير مقارنة بالمنافسين، مما دفع الأسواق إلى إعادة التفكير في مدى صحة الاعتقاد السائد بأن «القوة الحاسوبية هي كل شيء» في الذكاء الاصطناعي.

لكن ما جعل «DeepSeek» أكثر تميزاً هو قرارها باعتماد نموذج المصدر المفتوح، وهو ما يتعارض بشكل جذري مع النهج المغلق «الاحتكاري» الذي تتبناه الشركات الكبرى مثل «OpenAI» و«Anthropic» و«Google». فقد قررت «DeepSeek» نشر أوزان النموذج والتفاصيل التقنية للجمهور، مما أتاح للمطورين في جميع أنحاء العالم فرصة المشاركة في عملية الابتكار.

وقد علّق مارك أندرسن، المؤسس المشارك لشركة «Netscape»، على هذا التوجه قائلاً إنه «هدية عظيمة للعالم»، فيما صرّح بيان لوكون، رئيس الأبحاث في «AI Meta»، بأن نجاح «DeepSeek» يعد «أفضل مثال على تفوق نموذج المصدر المفتوح على النماذج المغلقة». من خلال هذه الخطوة، لم تكتف «DeepSeek» بإحداث تغيير تقني فقط، بل أعادت تعريف معايير المنافسة وأجبرت اللاعبين التقليديين على إعادة التفكير في استراتيجياتهم.

## إعادة رسم معادلة الذكاء الاصطناعي

شكّل الاختراق التقني الذي حققت «DeepSeek» صدمة عميقة لأسس صناعة الذكاء الاصطناعي العالمية، وأشار في بعض جوانبه إلى احتمالية نهاية سباق التسليح في مجال الحوسبة الفائقة. فمنذ سنوات، بنيت الهيمنة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي على الاستثمارات الضخمة في الحوسبة عالية الأداء ورأس المال الهائل، حيث لعبت شركات تصنيع الرقائق مثل «Nvidia» دوراً

«القوة الحاسوبية هي الأساس» وكشف الفقاعات المحتملة في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، أوجدت «DeepSeek» فرصاً جديدة للصناعة الصينية في قطاع الذكاء الاصطناعي، مما عزز موقعها على الساحة الدولية. ومع التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية في هذا المجال وإعادة توزيع الأوراق في أسواق رأس المال، بات المشهد يشير إلى ولادة نظام عالمي جديد في قطاع الذكاء الاصطناعي. ولم تعد المسألة مجرد ثورة تكنولوجية فحسب، بل باتت جزءاً من إعادة التوازن في موازين القوى العالمية، معلنة بذلك بداية عصر جديد في مجال الذكاء الاصطناعي.

لا تحدى القواعد، بل تعيد كتابة اللعبة بالكامل. يمكن لهذه العبارة أن تلخص الأثر الهائل الذي أحدثته «DeepSeek» في عالم الذكاء الاصطناعي. فمن الناحية التقنية والصناعية والاستثمارية، نجحت في تغيير التصورات الراسخة حول تطور الذكاء الاصطناعي، وأطلقت شرارة ثورة تقنية غير مسبقة.

يعود نموذج «R1 DeepSeek» إلى شركة هانغتشو للبحث في الذكاء الاصطناعي الأساسي، وهو نموذج مفتوح المصدر استطاع عبر ابتكاراته التقنية أن يخلط أوراق المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، مسبباً تهديداً جوهرياً للهيمنة الأمريكية في هذا المجال. أول ما يميز نموذج «R1 DeepSeek» أنه يمثل ثورة تقنية بكل المقاييس. فقد تطلب تدريب هذا النموذج تكلفة بلغت 5,57 مليون دولار أمريكي فقط، ومع ذلك، فإنه يضاهي أداء «GPT-4» في حين أن النماذج الأخرى ذات الأداء المماثل تحتاج عادةً إلى استثمارات ضخمة تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعات ضخمة من وحدات معالجة الرسومات «GPU» عالية الأداء.

تعتمد «DeepSeek» على منهجية فريدة تُعرف باسم «سلسلة التفكير CoT» في آلية

أثبت هذا النموذج  
من الذكاء  
الاصطناعي قدرة  
الصين على تجاوز  
العقوبات عبر  
الابتكار وتبني  
نموذج مفتوح  
المصدر يتشارك  
المكاسب التقنية  
مع المجتمع  
العالمي

# في الذكاء الاصطناعي العالمي



## البنية التحتية

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على استهلاك ضخم للطاقة، يفوق بكثير ما تحتاجه الصناعات التقليدية، وهو ما يفرض ضغوطاً متزايدة على البنية التحتية للطاقة. والواقع أن الولايات المتحدة غير مستعدة لاستيعاب هذا الطلب المتزايد على الطاقة.

تشير البيانات إلى أن 40% من شبكة الطاقة الأمريكية بحاجة إلى صيانة أو استبدال، بينما 70% من مصادر الطاقة الجديدة في عام 2024 تعتمد على الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتخزين البطاريات، وهي مصادر غير مستقرة بما يكفي لدعم العمليات المستمرة لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

وفي ظل هذه التحديات، قد يصبح التوسع المستمر في الذكاء الاصطناعي مقيداً بالموارد المتاحة، مما يضع سقفاً للنمو المتوقع لهذا القطاع. على ضوء هذه العوامل، بدأ المستثمرون في مراجعة استراتيجياتهم. ففي 27 كانون الثاني، شهدت الأسواق المالية انخفاضاً كبيراً في ثقة المستثمرين بقطاع الذكاء الاصطناعي، حيث: انخفضت العقود الآجلة لمؤشر P&S 500 بنسبة 1% - هبطت العقود الآجلة لمؤشر Nasdaq 100 بنسبة 1.9% - تراجع أسهم «Nvidia» و«سوفت بنك» وشركات تقنية أخرى، مما يعكس المخاوف المتزايدة بشأن استدامة نموذج الاستثمار القائم على الحوسبة الفائقة.

أكد «DeepSeek» الصيني أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد سباق نحو استهلاك أكبر للموارد، بل يعتمد على ذكاء الخوارزميات وكفاءة التصميم. إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يكون الانهيار الكامل لفقاعة الذكاء الاصطناعي أقرب مما يتوقعه الكثيرون. أظهرت «DeepSeek» أن صناعة الذكاء الاصطناعي لا تحتاج إلى مليارات الدولارات لتحقيق قفزات نوعية، وهو ما قد يجبر المستثمرين على التخلي عن الهوس بالحوسبة الفائقة والتركيز بدلاً من ذلك على الكفاءة الفعلية والتطبيقات المستدامة.

وهذا الاختلال بين الإنفاق الضخم والعوائد المحدودة لا يقتصر على «OpenAI» وحدها، بل تواجه شركات عملاقة مثل «Google» و«Microsoft» المعضلة نفسها. وفي هذا السياق، جاءت أخبار نجاح «DeepSeek»، الذي استطاع تحقيق أداء مكافئ لـ«GPT-4» بتكلفة تدريب لم تتجاوز 5,57 مليون دولار، كصعقة قوية للمستثمرين الذين بدأوا يتساءلون: هل يستحق الاستثمار في الذكاء الاصطناعي هذه المبالغ الضخمة حقاً؟

رغم الإمكانيات الهائلة التي يعد بها الذكاء الاصطناعي، فإن الاستخدامات الفعلية له في القطاعات الصناعية لا تزال بعيدة عن الوضوح. صحيح أن الذكاء الاصطناعي أحرز تقدماً في مجالات مثل المساعدات الافتراضية، ومحركات البحث، وتحليل البيانات، إلا أن التحول إلى تطبيقات صناعية واسعة النطاق لم يتحقق كما كان متوقعاً. بل إن هناك مؤشرات على أن بعض مجالات الذكاء الاصطناعي بدأت تصل إلى حدودها التقنية.

يرى «جيم كوفيلو»، رئيس الأبحاث في الأسهم العالمية لدى «غولدمان ساكس»، أن شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل «Nvidia» و«مايكروسوفت» و«غوغل» و«ميتا» و«أمازون» و«سوبر مايكرو»، تحتاج إلى تحقيق نتائج استثمارية ملموسة لاستمرار تدفق رؤوس الأموال إليها. لكن الواقع أن الذكاء الاصطناعي لم يتمكن حتى الآن من حل مشكلات معقدة على النحو الذي يبرر هذه الاستثمارات الضخمة.

وقد أظهرت أبحاث «دارون أسموغلو»، أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «MIT»، أن ربع الوظائف فقط يمكن أتمتتها بشكل كامل بواسطة الذكاء الاصطناعي، ما يعني أن تأثيره في سوق العمل أقل بكثير مما يروج له. كما أن وتيرة التطور في الذكاء الاصطناعي لا تتقدم بسرعة مذهلة كما يتخيل البعض، بل بات التقدم في بعض المجالات أكثر تعقيداً وأقل إبهاراً مما كان متوقعاً.

القوى في هذه الصناعة.

## فقاعة الذكاء الاصطناعي

كل فقاعة تكنولوجية تنهار هي خيانة لرأس المال تجاه إيمانه بالتكنولوجيا. إذا كان ظهور «DeepSeek» قد قلب مفاهيم الذكاء الاصطناعي رأساً على عقب من الناحية التقنية، فإن التأثير الأكثر إثارة قد يكون على الأسواق المالية. فمع بروز نموذج منخفض التكلفة وعالي الكفاءة مثل «DeepSeek»، بدأت الأسئلة تتصاعد حول فقاعة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، ويبدو أن نهاية موجة الهوس الاستثماري بهذا القطاع لم تعد بعيدة. منذ عام 2022 وحتى 2023، كان الذكاء الاصطناعي محط أنظار المستثمرين الكبار في الولايات المتحدة مبالغ ضخمة، تقدر بمليارات الدولارات، في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، مستندة إلى رقائق معالجة فائقة الأداء ونماذج لغوية عملاقة. لكن رغم هذا الاستثمار الهائل، لم يكن العائد بالضخامة نفسها، مما أثار تساؤلات حول مدى استدامة هذا النموذج الاستثماري.

خذ على سبيل المثال شركة «OpenAI»، التي تعتبر واحدة من رواد الذكاء الاصطناعي. وفقاً للوثائق المالية التي تم الكشف عنها، فمن المتوقع أن تتكد الشركة خسائر تصل إلى 44 مليار دولار بين عامي 2023 و2028، مع إمكانية ارتفاع نفقاتها إلى 9,5 مليار دولار في عام 2026 وحده.

يكلف تدريب نموذج ذكاء اصطناعي عملاق مليارات الدولارات، لكن تشغيله وتقديمه للمستخدمين بتكاليف منخفضة يعد أكثر تعقيداً وأعلى ثمناً مما يعتقد الكثيرون. ورغم النجاح الأولي لـ«ChatGPT»، فإن معدل نمو المستخدمين بدأ يتراجع بعد انتهاء مرحلة الانبهار الأولى. فمن أيار 2023 إلى كانون الثاني 2024، انخفض إجمالي عدد الزيارات بنسبة 11%، وحتى عدد المستخدمين النشطين على الهواتف المحمولة بدأ في التراجع.

بصعود نموذج «ديب سيك» الصيني منخفض التكلفة وعالي الكفاءة توشك فقاعة الاستثمار الغربي في الذكاء الاصطناعي على الانفجار

# دراسات حول اقتصاد السوق والخصخصة في وصفات «الانتقال السياسي»

درجت العادة في معظم بلدان العالم أن تستخدم السلطات عندما تريد الإقدام على مشاريع تغييرات كبيرة في البلاد أو المؤسسات، تعبيرات من قبيل «سنبنى دراسات وخطط وفق أعلى المعايير العالمية المتبعة». وهنا لا بد من طرح ثلاثة أسئلة أساسية حول هذا السلوك: 1- من الذي صنّف المعايير «الأعلى» بأنها كذلك، ومصالح أي قوى أو طبقات اجتماعية تخدم تلك المعايير؟ 2- وهل يوجد نوع واحد من المعايير في العالم أم أن معايير متناقضة بين بعضها. 3- ما هو الأصل للسياسات المحلي والخصوصية الوطنية لكل بلد ومرحلة تاريخية؟ وبالتالي هل من السليم استيراد معايير ومخططات معلّبة وجاهزة مسبقاً؟ وخاصةً أنه من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة التي هيمنت عالمياً طوال عقود مضت منذ التسعينيات وحتى العقد الأول من القرن العشرين، وبالتالي معظم الدراسات و«الوصفات» التي صنفت بأنها «الأرقى» عالمياً، هي الوصفات الأمريكية-الغربية في الحقيقة.

## إعداد: د. اسامة دليقان

تظهر الدراسات العالمية التي تصنّف تحت عنوان «دراسات الانتقال السياسي» ومعظمها غربية، هيمنة واضحة للنموذج المعروف باسم «الليبرالية الجديدة» (التي تعني باختصار السياسات الاقتصادية لرأسمالية السوق الحرة والخصخصة). ويتم إدراج وصفات هذا النوع من الاقتصاد في الدراسات المهمة التي تتحدث عن سياق الانتقال من نظام سياسي إلى آخر والتي تستخدم بالعادة تعبيرات «الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية، أو من الاقتصادات الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق». وهو موضوع نقاش كبير في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي. ويركز نموذج الليبرالية الجديدة على الإصلاحات الموجهة نحو السوق، والتحرير الاقتصادي، ودور الرأسمالية العالمية في تشكيل التحولات السياسية. سوف نستعرض أدناه أبرز مقولات الدراسات المهمة في هذا الصنف، ثم أبرز نتائج الدراسات الناقدة لها.

## الجوانب الرئيسية لنموذج النيوليبرالية في التحولات السياسية

1- التحرير الاقتصادي: يدعو نموذج الليبرالية الجديدة إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وإلغاء القيود التنظيمية على الأسواق كعناصر أساسية في التحولات السياسية والاقتصادية.

2. العولمة والتأثير الدولي: تشدد الليبرالية الجديدة على دور المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمستثمرين الأجانب في تشكيل عمليات الانتقال.

3- «الديمقراطية» وإصلاحات السوق: تفترض الليبرالية الجديدة أن التحول الديمقراطي والإصلاحات الموجهة نحو السوق يعزز كل منهما الآخر. فترى الأسواق الحرة كشرط مسبق للحرية السياسية والاستقرار.

4- إجماع واشنطن: يرتبط نموذج الليبرالية الجديدة ارتباطاً وثيقاً بما يسمى «إجماع واشنطن»، وهو مجموعة من السياسات (مثل التقشف المالي، وتحرير التجارة، والخصخصة) التي تروج لها المؤسسات الغربية للدول التي تمرّ بتحوّلات سياسية



انتقادات كبيرة وخاصة مع انكشاف الكثير من وعوده الكاذبة بالتطبيق العملي:

1- التكاليف الاجتماعية وعدم المساواة: يجادل النقاد بأن إصلاحات الليبرالية الجديدة غالباً ما تؤدي إلى زيادة عدم المساواة والبطالة والاضطرابات الاجتماعية. حيث تؤدي إصلاحات الليبرالية الجديدة، مثل الخصخصة، وتقليص الإنفاق العام إلى تفاقم عدم المساواة من خلال تركيز الثروة والسلطة في أيدي النخب بينما يتم تهيمش الفئات الضعيفة.

2- تآكل الديمقراطية: يرى بعض الباحثين أن سياسات الليبرالية الجديدة تقوض الحكم الديمقراطي من خلال تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي النخب. ومن خلال إعطاء الأولوية لكفاءة السوق على حساب الرعاية الاجتماعية، مما يقلل من قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات العامة ويمكن مصالح الشركات ورؤوس الأموال الخاصة على حساب المنتجين والطبقة العاملة ومشاركة المواطنين عموماً.

3- نهج «مقاس واحد يناسب الجميع»: تم انتقاد نموذج الليبرالية الجديدة لتجاهله السياقات المحلية وفرض مجموعة عالمية من السياسات التي قد لا تناسب جميع الدول.

4- الاعتماد على رأس المال العالمي وتقويض السيادة الوطنية: يسلط النقاد الضوء على كيف تجعل التحولات الليبرالية الجديدة الدول معتمدة بشكل مفرط، وشبه وحيد في كثير من الحالات، على الاستثمار الأجنبي والمؤسسات المالية الدولية، مما يحد من سيادتها وقدرتها على متابعة سياسات اقتصادية مستقلة.

5- التفكك الاجتماعي والمقاومة: يؤدي تنفيذ إصلاحات الليبرالية الجديدة في كثير من الأحيان إلى التفكك الاجتماعي والبطالة والفقر، مما يثير الاحتجاجات والحركات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. وهذا ما يجعل هذا النموذج من أسوأ النماذج في البلدان التي تهدف شعوبها إلى استعادة وحدتها السياسية واستقرارها بعد الحروب والنزاعات.

2- أمريكا اللاتينية: حالات مثل تشيلي والأرجنتين والبرازيل، تم تنفيذ إصلاحات الليبرالية الجديدة بالتزامن مع التحول عن الديكتاتوريات العسكرية السابقة في الثمانينيات والتسعينيات. وقد بحث باحثون مثل كورت وبيلاندر العواقب السياسية والاقتصادية لهذه الإصلاحات.

3- برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا: طلب من العديد من الدول الأفريقية التي تمرّ بتحوّلات سياسية في الثمانينيات والتسعينيات تنفيذ إصلاحات الليبرالية الجديدة كشرط للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبهذا المعنى يصح عليها تماماً وصف «إملاءات» بمعنى التدخل الأجنبي وانتهاك السيادة الوطنية لهذه الدول. وقد انتقد باحثون مثل ثانديكا مكنداوير تأثير هذه السياسات على الحكم والتنمية.

## دراسات انتقدت النيوليبرالية

1- غريغورفيتش (1998): «الاقتصاد السياسي للاحتجاج والصبر»: يدرس هذا البحث كيفية تنفيذ إصلاحات الليبرالية الجديدة في أوروبا الشرقية خلال الانتقال من الشيوعية، مع التركيز على العواقب الاجتماعية والسياسية للسياسات الموجهة نحو السوق.

2- ستيفلitz (2002): «العولمة ومخاطرها»: ينتقد ستيفلitz السياسات الليبرالية الجديدة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية خلال التحولات السياسية، مقدماً الحجج على أنها غالباً ما تفاقم عدم المساواة وتقوض الحكم الديمقراطي.

3- ديفيد هارفي (2005): «تاريخ موجز لليبرالية الجديدة»: يقدم هارفي تحليلاً نقدياً للانتشار العالمي لليبرالية الجديدة وتأثيرها على التحولات السياسية، خاصة في الدول الشيوعية السابقة والدول النامية.

وهكذا فإنه على الرغم من هيمنة نموذج الليبرالية الجديدة في دراسات التحولات السياسية واعتباره على مدى عقود سابقة بأنه «أعلى المعايير الدولية»، إلا أنه واجه

اقتصادية.

5- انتقاد نماذج التنمية بقيادة الدولة: تنتقد الليبرالية الجديدة نماذج التنمية التي تقودها الدولة، بحجة أنها تؤدي إلى عدم الكفاءة والفساد والركود الاقتصادي.

## دراسات نيوليبرالية شهيرة

1- ورقة ويليامسون (1990): «إجماع واشنطن». تقدم هذه الورقة السياسات الأساسية لليبرالية الجديدة التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية خلال التحولات السياسية والاقتصادية. وقد كان لها تأثير كبير في تشكيل استراتيجيات الانتقال في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا.

2- كتاب فوكوياما (1992): «نهاية التاريخ والإنسان الأخير». على الرغم من أن الكتاب لا يركز حصراً على الليبرالية الجديدة، إلا أنه يجادل بأن الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الحرة تمثلان نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي، مما أثر على كيفية تصور التحولات السياسية.

3- برزيفورسكي (1991): «الديمقراطية والسوق: الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية». يفحص برزيفورسكي التفاعل بين التحول الديمقراطي والإصلاحات الموجهة نحو السوق، مع إبراز الفرضية الليبرالية الجديدة الزاعمة بأن التحرير الاقتصادي يدعم تعزيز الديمقراطية.

## حالات مدروسة عن الليبرالية الجديدة

1- التحولات في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي: تأثر الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية في دول مثل بولندا والمجر وروسيا بشكل كبير بسياسات الليبرالية الجديدة، بما في ذلك العلاج بالصدمة والخصخصة. وقد سلطت دراسات لباحثين مثل ديفيد لبيتون وجيفري ساكس الضوء على دور إصلاحات الليبرالية الجديدة في هذه التحولات.

هناك ما يكفي من الدراسات والتجارب التي تثبت ان نموذج الليبرالية الجديدة يتناقض مع طموحات الشعوب لاستعادة وحدة بلادها السياسية واستقرارها بعد الحروب والنزاعات

## فوضى المفاهيم

ما يحدث اليوم في العالم أجمع، وليس في سورية وحدها، من حراك ونشاط سياسي عال ضمن متغيرات سياسية متلاحقة لا تصنف كحدث سياسي فقط، بل كحدث إنساني أيضاً ضد منظومة الاستغلال برمتها، وضد محاولات الاستبداد ليس ترسيخ وجوده فقط، بل تأييده. يثير نشاط الناس حيناً لما يفتقدونه من حرية وعدالة ويستفز رغبتهم بإدارة حياة جديدة.

### ■ إيمان الخباب

يضيق البعض ذرعاً بحديث الناس عن مشاكلهم وهمومهم وقلقهم، وحجة هذا البعض أنه ليس الوقت المناسب أمام «الاستحقاقات الكبرى». رغم أن النقاش العام اليوم حالة صحية، حتى في هذه الجزئية المتعلقة بالعام والخاص والعلاقة بينهما. خلّفت سنوات عديدة من غياب الحياة السياسية الكثير من الالتباس في مواضيع ومفاهيم سياسية عديدة، يضطر السوريون اليوم للتعامل معها بعد سنوات من «فوبيا» السياسة، المفروضة عليهم من السلطة حينها، إذ كان مجرد الحديث عنها والإشارة إليها يثير الخوف والاستنكار. بينما باتوا اليوم مضطرين لا مخرجين على خوض غمارها وتعلمها واختراق مفاهيمها، في ظل فرصة أمامهم لبناء سوريتهم الجديدة، سورية التي يريدون.

### «شعب فيس بول»

ليس من الصعب رؤية حالة التخبط في المفاهيم المستخدمة للتعبير عما يجول في عقول الناس وقلوبهم. تعكس الخلافات والمعارك على مواقع التواصل

الاجتماعي والصفحات والمنصات الافتراضية ما كتبه أحدهم على صفحته مازحاً: «تخيل أن يستيقظ شخص من غيبوبة ويقرأ تعليقات السوريين في آخر 48 ساعة، سيبدو له الوضع عصفورية».

ينبني الكل «الذي يتحدث باسم مصلحة البلاد» لمواجهة الكل في معركة افتراضية، مستعيناً بما يملكه من ذخيرة مصطلحات سياسية قديمة وجديدة، «ثورة، نظام، فلول، مندس، مكوع، شبيخ،

إسقاط، طائفي، علماني، مدني، ديمقراطي... إلخ»، وغيرها الكثير من المفردات التي قد لا يعرف بعض مستخدميها معناها. يجري وسم «الآخرين» بها دون فهم وتدقيق، في كثير من الأحيان لتتشعل صراعاً افتراضياً يوجب المشاعر، وقد يصل به الأمر في بعض الأحيان إلى تحوله إلى صراع واقعي في وقت يحتاج فيه الناس الهدوء والتفكير والكثير من العقلانية.

### الشقاء ومحاولات الشفاء

على أرض الواقع الذي وصفته إحداهن بدقة

أنه: «أحلى، وأغنى، وأكثر مرونة وأخف حديّة»، يتعامل السوريون مع بعضهم دون ضجيج، يسمعون ويتعلمون، يحاولون تفهم بعضهم البعض، واحترام اختلافاتهم، والوصول إلى نقاط مشتركة وتوافقات بالحدود الدنيا. فهم لا يعيشون في عالم مثالي يشكو من الضجر، بل في عالم تصنعه السياسة، وتتحكم في مصيرهم، عبر توزيع الثروة والسلطة، ولذلك لا يملكون رفاهية التنكر لمشكلاتهم الخاصة ولا العامة، ومشاركتهم في السياسة وصنعها اليوم ضرورة لا بد منها، بلا تهويل سواء عن الشقاء أو محاولات الشفاء.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



حدثت العديد من الاحتجاجات العمالية في سورية قبيل انفجار الأزمة، وخاصة بين عامي 5002-0102، وكانت مطالب العمال تتمحور حول رفض الخصخصة والتسريح التعسفي، والمطالبة بالأجور المتأخرة أو زيادة الأجور. في الصورة: قصاصات من جريدة قاسيون عن احتجاج العمال قبل الأزمة.



### أنشطة لسبر اغوار بغداد

بعد إعلان بغداد عاصمة للسياحة العربية لعام 2025، بدأ فريق من الباحثين الأثريين، بالتعاون مع فريق «أحفاد السومريين» ومنظمة «زيوسدرا الأثرية»، بسلسلة من الجولات الميدانية والأبحاث لتسليط الضوء على المدن الأثرية التي تقع في العاصمة العراقية بهدف إبراز حضارتها وتاريخها العريق. ويؤكد أحد منظمي هذه الفعالية: «بغداد كنز حضاري فيها مواقع وأثار متنوعة ومن حقب مختلفة مثل الباب الوسطاني، والمدرسة المستنصرية والقصر العباسي، وعرقوف، والمدائن... إلخ». وتزخر مواقعها بالكثير، فمثلاً يظهر موقع «بيت المال» الأثري أهمية المدينة كمركز مالي وعلمي في العراق القديم، حيث تم العثور على أكثر من 300 لوح طيني يعود إلى أقدم أكاديمية للرياضيات في العالم. كما أنها كانت موطناً لأقدم القوانين المكتشفة، وهي تضم أكثر من خمس عواصم لإمبراطوريات مختلفة. وتعتبر «سيبار» مدينة الطيور، واحدة من أقدم المدن في التاريخ، وتضم مسلة حمورابي وأقدم نصوص ملحمة جلجامش... إلخ. ومن فعاليات الباحثين إقامة محاضرة أثرية في قاعة الجواهري، حضرها أكثر من 450 شخصاً، لاقت تفاعلاً مميزاً.



### دلالات الاحتفال براس السنة الصينية في موسكو

افتتح في موسكو، مهرجان السنة الصينية الجديدة، وحضر حفل الافتتاح سفير الصين لدى روسيا تشانغ هان هوي، ومتحدثة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا. ونائبة عمدة مدينة موسكو. وقالت زاخاروفا: «هذا ليس حدثاً في العلاقات الثنائية بين روسيا والصين فحسب، بل هو حدث دولي حقيقي. فبلدانا هما أكبر الدول الضامنة للاستقرار والأمن في العالم في كثير من النواحي، والمهرجان يظهر كيف يمكننا تقدير ثقافة بعضنا البعض». وأشار السفير الصيني إلى استقرار ونضج العلاقات الروسية الصينية، وتعزيز التعاون الثقافي للصدقة والتفاهم المتبادل بين البلدين. وبينما أكدت نائبة عمدة موسكو: «لدينا برنامج مزدحم، فمن المقرر تنظيم أكثر من 400 حدث: عروض مسرحية، وورش عمل، ومحاضرات، وعروض أفلام، وحفلات». وسيكون هناك عروض للبول ورقصات التين وعروض المسارح الصينية ودروس في صنع الفوانيس والمراوح ولعب شيانغشي «الشرطي الصيني». ويستمر المهرجان حتى التاسع من شباط المقبل. ويصادف رأس السنة الصينية الجديدة، أو عيد الربيع، أو السنة القمرية الجديدة هذا العام يوم الأربعاء 29 يناير 2025.

# نشو أهم بند لازم ينحط على طاولة الحوار؟

يوم الخميس الماضي، وبالكلمة يلي وجهها الرئيس السوري الجديد للشعب السوري، حكى عن مواضيع وأمر مهمة، ومن بينها حكى عن التحضير لمؤتمر الحوار الوطني. والحقيقة في كثير ناس ومنقذين وسياسيين عم يحكوا بنفس السيرة، يعني سيرة المؤتمر الوطني... وضمن الحكى يلي عم نسمعو، في كثير كلام عن شكل الدولة والدستور والحريات السياسية والديمقراطية والمركزية واللامركزية والخ.

الصراحة، كل هي عناوين على عينا وراسنا، وهي عناوين مهمة وضرورية وما ممكن تمشي الدولة الجديدة بدونها. بس مع هيك، في موضوعين يمكن هني أكثر شي الناس عم تفكر فيه، وأكثر شي عم يوجعها، وما عم ينحكي عنهن... على الأقل ما عم ينعطوا الأهمية الحقيقية تبعهن. النقطة الأولى هي لقمة الناس، يعني الوضع الاقتصادي والمعيشي، والثانية هي أمان الناس وكرامتها، يعني السلم الأهلي ووحدة البلد...

الفرحة تبع الناس بانو خلصت من بشار الأسد والسلطة تبعو، لساتها مبينة على وجوهون، بس مع هيك، يوم ورا يوم، هي الفرحة عم تدبل وتختفي؛ لأنو همومها كبيرة، ولأنو وضعها صعب وعم تركض وتركض ويا دوب عم تقدر تلتظ رزقها. البلد معبابة بضاعة، وعلى كل ضرس لون، بس الجيبة عم تصفر. في بعض البضايح نزل سعرها، بس كمان في بضايح أسعارها طارت، ويمكن أهمها الخبز والمواصلات يلي صار بدهون ميزانية

لحالهن، ووضع الكهرباء صار أسوأ. وإنو السوق تبعت بضاعة شغلة منيحة، بس كمان لناس وناس، لإنو في كثير ورشات ومعامل صغيرة وكبيرة بالبلد ما عاد تقدر تشتغل ولا تنافس، لإنو التكاليف عليها كثير أعلى من التكاليف على المنتج الأجنبي: الأجنبي عندو كهربا 24/24 ورخيصة، الوطني وضعو بالويل، فهاد أكيد ما بيحسن ينافس روح ينكسر ويسكر، والعمال يلي عندو والعيل يلي برقيتهون رح يفتحو تمهون للهوا... وفوق هاد، ضمن عملية التسيير يلي عم تصير من وظائف الدولة، بكتير محلات عم يروح الصالح بالطالغ، وعم تزيد الأفواه يلي مفتوحة للهوا...

يمكن معو حق يلي بقول حاج تنقوا، الجماعة ما صرلهون بالقصر غير مباح العصر، وبدكون يخلوكن مشاكل عمرها 60 سنة؟! بس كمان الناس حقها تقول همها ووجعها، وحقها تفهم شو يلي ببال السلطة الجديدة؟ وكيف بدها تحل هي المشاكل، وحق السلطة على الناس وخاصة على الخبراء ويلي



ويعمل نسب ربح عالية جداً، وخاصة ضمن «القيم المطلقة»: مثل النباتات الطبية والورد الشامية وغنم العواس... حتى حجر البارزات يلي ببلادنا بينعمل منو حبوب دوا بنقدر نبيعها ونصدرها... وهدول كم مثال على الماشي من بين عشرات وحتى مئات الأمثلة... هي بدها خطة تعملها الدولة بالاستعانة بالباحثين يلي قلبهون على البلد، وبالمنااسبة ما بدها رؤوس أموال ضخمة لحتى تنتفذ، ويتعمل نتائج بسرعة...

أكبر مشكلة بالبلد اليوم ومباح وقيل عشر سنين وقيل عشرين سنة، هي إنو في 80 بالمية واليوم أكثر من 90 بالمية من الشعب السوري تحت خط الفقر... حل هي المشكلة، وبالحقيقة المصيبة، بدو نتفق كسوريين على نموذج اقتصادي جديد للبلد، نموذج سوري، لا شرقية ولا غربية، نموذج نحننا نفضله على قياسنا ولمصلحتنا، وبهمة الناس الأوامم والفهمية يلي قلبها على البلد وأهلها... وهاد الموضوع هو أهم بند لازم يكون على طاولة الحوار تبع المؤتمر الوطني...

السوريين يلي كمان ما بيقدروا يحركوا مصاريهون على كيفهون، ما دام هي المصري قاعدة بالبنوك تبع الغرب.

## طيب شو الحل؟

أول باشتان: لازم ترجع البلد تصير سوق وحدة، يعني تفتح على بعضها، ويصير النفط والقمح يلي بالشمال الشرقي مورد لكل البلد، وتصير البضاعة يلي بتنتشل بالشام أو بريف الشام أو بدرعا أو بسويدا تنباع بالقامشلي وبحلب، وبضاعة حلب تنباع بحمص وبدرعا وبالقنيطرة... والخ... لإنو بلد وحدة، يعني سوق وحدة، بدون سوق وحدة ما ممكن ترجع تتوحد البلد... وهاد لحتى يصير بيلزومه تفاهمات وحوارات بين كل السوريين بكل البلد. بالمعارك والسلاح بنفوت بدوامة جديدة ما حدا منا إلو مصلحة فيها، لهيك لازم هاد الموضوع ضروري جداً يكون على طاولة المؤتمر الوطني.

تاني باشتان: الاعتماد على حالنا، بلدنا في خيرات كثير، وفي إمكانية إنو ينتج ويشغل

بيفهموا بالاقتصاد إنو يساهموا بالنصيحة وبالخبرة وبالقرار.

أول شغلة لازم يتفقوا السوريين عليها هي إنو ما ممكن ننتظر إنو الغرب يحن قلبو علينا ويرفع العقوبات ويبلش ضح المصري... ما بدها كثير شطارة، بس الواحد يتعب حالو شوي ويفتح غوغل ويدور على تجارب دول ثانية مع العقوبات الأمريكية، الأمريكان ما بيحلوا عن البلد يلي بحطوا عليها عقوبات لا بحلال ولا بحرام... العراق أهم مثال، بعد أكثر من 20 سنة من احتلال العراق وإعدام صدام حسين، لسا العقوبات على النفط العراقي، يلي بوقتها قالوا إنها عقوبات على صدام ونظامه، لساتها لحد اليوم شغالة!

طيب شو لازم نعمل؟ من وين بدنا نجيب موارد لحتى نمشي البلد؟ كمان ما حدا يتوهم إنو الدول العربية أو تركيا رح تكون قادرة تجبلنا المصري بالشوات، كمان هي الدول عندها مصالحها وما بتحسن تتجاوز العقوبات الأمريكية وتعلق مع الأمريكان كرمال عيوننا... الحكى نفسه ينطبق على رجال الأعمال

# قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية < كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار